كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

" المُدَوَّنَاتُ النَّحْوِيَّةُ المُصَنَّفَةُ قَبْلَ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ وَمَنَاهِجُهَا فِيْ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ "

إعداد

د/ أحمد علي سعدالله علي شافعي

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك، بقسم اللغة العربية
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة جازان–المملكة العربية السعودية.

(العدد التاسع والثلاثون)
(الإصدار الثاني ـ الجزء السادس)
(١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)

" المُدَوَّنَاتُ النَّحْوِيَّةُ المُصَنَّفَةُ قَبْلَ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ ، وَمَنَاهِجُهَا فِيْ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ"

أحمد علي سعدالله علي شافعي

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك، بقسم اللغة العربية، بكليـــة الآداب والعلـــوم الإنسانية – جامعة جازان–المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: asaadallah@jazanu.edu.sa

الملخص

هذا بحث يعنى بالكشف عن (المدونات النحوية) السابقة لكتاب سيبويه، وتصنيفها، وبيان مراحلها، وطبائع الدرس فيها، ورصد توجهها، وتحديد منهجها وهدفها، وتأثر بعضها ببعض، وتأثيرها في كتاب سيبويه.

وقد تشكَّل من مقدمة فيها ذكر إشكالات البحث، والدراسات السابقة، وتمهيد فيه حديث عن الأسباب العقلية المؤدية إلى الحكم بأن كتاب سيبويه مسبوق بنتاج نحوي، وخمسة محاور، هي :

المحور الأول: أول ظهور للمؤلفات النحوية، وطبائع التأليف الأولى.

المحور الثاني: ورثة نحو أبي الأسود، وكتابه، ومصنفاتهم النحوية.

المحور الثالث: ظهور الأمالي النحوية والمطولات، وتعدُّد المصنفات النحوية للمؤلف الواحد.

المحور الرابع: مرحلة ضبط نظرية العامل النحوي، وجمع الشواهد النحوية، وتصنيف المؤلفات فيها.

المحور الخامس: المصنفات الكوفيَّة، وظهور كتب إعراب القرآن، ومعانيه.

ثم شفعت المحاور بخاتمة حوت أهم نتائج البحث، تلاها ثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: المدونات–المؤلفات النحوية–سيبويه– –التدوين النحوي– جينالوجيا الكتاب.

The codified grammatical notices before Siboye's book، And its curricula in the grammatical lesson" .

Ahmed Ali Saadallah Ali Shafei

Department of Arabic Language –College of Arts and Human Sciences – Jazan University – Kingdom of Saudi Arabia.

Email: **asaadallah@jazanu.edu.sa**

Summary:

This research is concerned with revealing (grammatical books) prior to Sibawayh's book, classifying these books, explaining the stages of these books, and the nature of the study in them, determining the approach and purpose of these books, and the influence of each other, and their influence on Sibawayh's book. The research consists of an introduction, **a** simplification, **and** five elements, **namely:**

The first element: **the first appearance of the grammatical works, the first types of authorship, and their references.**

The second element: **heirs to Abu al-Aswad, his book, and their grammatical works.**

The third element: **the emergence of tedious and lengthy grammatical books, and the multiplicity of the grammatical works of one author.**

The fourth element: **the stage of controlling the theory of the grammatical factor, collecting grammatical evidence, and classifying literature therein.**

The fifth element: **Kufic works, the emergence of books on the translation of the Qur'an, and its meanings.**

Then the elements were accompanied by a conclusion with the most important results **of the research, followed by the proven** sources and references.

Key words: blogs – grammatical literature – sebaway – – grammatical notation – book genealogy.

المقدمة

إن النضج الملحوظ في كتاب سيبويه ليرجح أن هناك كتبا صنفت قبله في موضوعه، وأن سيبويه قد اعتمد على أمثلة سابقة في التأليف؛ حاكاها في التصنيف والتبويب، والاستشهاد، وترتيب المسائل...إلخ.

إلا أن هذا الحكم لا يعدو كونه متحققا بالحدس، إذ ليس ثمة وجود فعلي لهذه المصنفات، كما أن تفرُّق أخبار هذه المصنفات لا يمكِّن من استقراء مناهجها، والحكم على مدى تأثر بعضها ببعض.

فهل شهدت هذه الفترة كتبًا منهجية مصنفة، أو شهدت ظهور حواشٍ وشروحات لمتون، وهل خلَّف علماؤها أماليَ نحوية؟!

وهل شهدت كتبا في إعراب القرآن وبيان معانيه؟ ومعاجم للشواهد النحوية؟! وكتبا دقيقة في نظرية العامل تشبه مثيلاتها التي ظهرت بعد الكتاب؟! أم كانت مجرد ملاحظات متفرقة، يدوِّنها كل عالم من علماء هذه الفترة حسب ما يراه، ويضع لها من مخيَّلته مصطلحات تُقرِّبُها، ويصوغ لها بصنيع عشواء عناوين لقضاياها، وألفاظا تصلح أن تكون مصطلحات وأعلاما على وظائفها اللغوية؟

وهل تأثر بعض أصحابها بعلوم أخرى، وهل أثر السابق من هذه المصنفات في اللاحق، وهل ظهر لها أثر واضح في كتاب سيبويه؟ وهل كان منها ما يخالف كتاب سيبويه في التقسيمات، والحدود، وتحديد العامل النحوي، وتصور العمل النحوي، أم اتفقت معه وتشابهت في هذا كله؟!

لقد شكلت هذه الأسئلة دافعا لهذه الدراسة، وصار الأمل في إيجاد إجابة مقنعة لها هدفا مرجوا؛ إذ لم يقصد الباحث إلى مجرد جمع أخبار هذه الكتب وأسمائها من بطون كتب التراجم وفهارس الكتب والمصنفات.

الدراسات السابقة:

ولقد سُبق هذا البحث بعدد من الدراسات الجادة عن الفترة التي بين أبي الأسود الدؤلي وسيبويه، حاولت الكشف عن النحويين الذين جاءوا فيها، وجمع أخبارهم، والحديث عن محاجتهم، ومناظراتهم، ومن هذه الدراسات" نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة" للشيخ محمد الطنطاوي" و" المدارس النحوية " للدكتور شوقي ضيف، و"المدارس النحوية" للدكتورة خديجة الحديثي، و"من تاريخ النحو العربي" للأستاذ سعيد الأفغاني، و"الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي" للأستاذ عبدالعال سالم مكرم، وغيرها، وقد أفدت من هذه الدراسات كثيرا، ووجدت أن نظرة أصحابها كانت عامَّة، موجهة إلى الكشف عن الآثار النحوية في هذه الحقبة الزمنية، وجمع المسائل والأخبار التي نُقِلت عنها، وقد أتى ذكر بعض أسماء المدونات والمؤلفات النحوية التي ذكرت في بعض المصادر والمراجع القديمة وكتب التراجم ذكرا عارضا، فلم يكترث أصحاب هذه الدراسات السابقة ببيان مآل هذه المؤلفات، ولا ذِكْر من اطلع عليها من العلماء اللاحقين، وتتلمذ لها، ولا ذكر من ورثها، ومن زاد عليها، وماذا زاد، ولماذا؟ ولا تأمل منهجها في البحث...إلخ؛ فقد كان مجال الدرس في تلك الدراسات السابقة عامًّا، لا يُقَيِّد نفسه بمثل هذا.

وقد توفر لدى الباحث شيء ربما لم يتوفر لأصحاب هذه الدراسات السابقة، فإن المدة الزمنية بين هذا البحث، وبين تلك الدراسات أثمرت خروج بعض المخطوطات القديمة إلى الطباعة، كما أثمرت هذه الفترة أيضا التقنيات الحديثة في المكتبات الورقية والإلكترونية التي اعتمد الباحث عليها في تقصي آثار بعض المؤلفات، التي لم يكن للدراسات السابقة الذكر منها إلا ذكر اسمها، أو شيء من خبرها.

وقد جعلت همي في هذا البحث (المدونات النحوية) السابقة لكتاب سيبويه، ورصد توجهها، وتحديد منهجها وهدفها، ما وسعني الجهد، وما أتيحت أمامي في ذلك سبل البحث، ويبقى السابقون حائزين تفضيلا، وهم بسبقهم أغزر كشفا، وأقوم قيلا.

وبنيته على **مقدمة**؛ هذا موضعها، و**تمهيد** فيه حديث عن الأسباب العقلية المؤدية إلى الحكم بأن كتاب سيبويه مسبوق بنتاج نحوي، وخمسة محاور، هي :

المحور الأول: أول ظهور للمؤلفات النحوية، وطبائع التأليف الأولى.

المحور الثاني: ورثة نحو أبي الأسود، وكتابه، ومصنفاتهم النحوية.

المحور الثالث: ظهور الأمالي النحوية والمطولات، وتعدد المصنفات النحوية للمؤلف الواحد.

المحور الرابع: مرحلة ضبط نظرية العامل النحوي، وجمع الشواهد النحوية، وتصنيف المؤلفات فيها.

المحور الخامس: المصنفات الكوفيَّة، وظهور كتب إعراب القرآن، ومعانيه.

ثم شفعت المحاور بخاتمة حوت أهم نتائج البحث، تلاها ثبت المصادر والمراجع.

والله ولي التوفيق،،،

التمهيد

ليس من المعقول أن نقرر أن كتاب سيبويه أول وثيقة نحوية على الإطلاق، أو أنها أول محاولة لتدوين قواعد العربية، وذلك لأسباب:

أولها: أن النضج الذي ظهر في كتاب سيبويه، وحسن التبويب، ووضوح معظم المصطلحات يؤكد أن هذه الخطوة مسبوقة بخطوات أقل نضجا.

وثانيها: أن من رصدوا لنا حركة التأليف النحوي من المؤرخين ذكروا أن هناك محاولات سابقة لم تصل إلينا، وذكروا أن التأليف النحوي قد بدأ من مرحلة النشأة.

وثالثها: ما ذُكِر من أن أبا الأسود الدؤلي قد ألف في النحو أبوابا معدودة، وأن المراحل التي بين أبي الأسود وسيبويه لم تخلُ من كتب في علم العربية لعلماء خلَفوا أبا الأسود الدؤلي، وسبقوا سيبويه.

ولقد كان عدم وصول هذه المؤلفات إلينا عائقا-في فهم مراحل تطور الدرس النحوي خلال هذه الفترة الزمنية-يحول بيننا وبين الوقوف على طبيعة كل مرحلة، وخصائصها.

وإن أي استقراء لتطور الدرس النحوي ومناهجه لفي حاجة ماسة إلى استقصاء أثر هذه المؤلفات، ومعرفة أخبارها -على أقل تقدير-إن كان العثور على متونها مستحيلا.

المحور الأول: أول ظهور للمؤلفات النحوية، وطبائع التأليف الأولى:

يعزو معظم المؤرخين نشأة النحو إلى أبي الأسود الدؤلي، ويورد بعضهم أن عليا بن أبي طالب – رضي الله عنه – قد أمره بذلك، وقد ورد في المنتظم قول مؤلفه: " ...عَنْ أَبِي الأسود الدؤلي، قال: دخلت على أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ الله عنه- فرأيته مطرقا متفكرا، فقلت: فيم تفكر يا أمير

المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أضع في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، فأتيته بعد أيام، فألقى إليَّ صحيفة فيها:" الكلام كله: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي: تتبعه وزد فيه ما وقع لك، فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه"(١).

والرواية هذه مقبولة؛ إذ لا تناقض يدعو إلى الشك فيها، فأبو الأسود الدؤلي معاصر لعليٍّ-رضي الله عنه-ذلك أن أبا الأسود وُلِد قبل الهجرة بسنة، وعاش إلى سنة تسع وستين من الهجرة -على أرجح الآراء-

ونرجح أن يكون هذا الحوار قد دار بين سنة خمس وثلاثين وسنة أربعين من الهجرة، ذلك أن نداء أبي الأسود لعلي بقوله: يا أمير المؤمنين، يعني أن الحديث قد كان في خلافته التي كانت بعد مقتل عثمان -رضي الله عنه- أي بعد سنة خمس وثلاثين، واستمرت حتى سنة تسع وثلاثين أو سنة أربعين – على خلاف بين المؤرخين.

كما أن قول أبي الأسود في الرواية السابقة: " ألقى إليَّ صحيفة " يدعمه أن عليا – رضي الله عنه – كان ممن يعرفون الكتابة – ولقد ذكر العسكري وغيره أن عليا بن أبي طالب هو الذي كتب الموادعة في غزوة الحديبية، وكتب كتاب أهل نجران(٢).

---

(١) ابن الجوزي -جمال الدين (المتوفى: ٥٩٧هـ) -المنتظم في تاريخ الأمم والملوك-المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا -الطبعة الأولى -بيروت -دار الكتب العلمية - ١٤١٢هـ = ١٩٩٢ م:٦/٩٨

(٢) ابن منظور-محمد بن مكرم (المتوفى: ٧١١هـ) -مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر-المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع-دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا – الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٤م:٢/٣٣١

أول ظهور للحواشي النحوية: "تعليقة أبي الأسود، والزيادات التي زيدت عليها"[1]:

ولقد ذكر القفطي بقية لهذه الرواية حيث قال: "ثم قال-يعني عليًّا رضي الله عنه-: تتبَّعْه وزِدْ فيه ما وقع لك، واعلم أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر؛ وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر، فجمعت أشياء، وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إنّ، وأنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ، ولم أذكر لكنّ، فقال: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها، فزدها فيها"[2].

---

(١) أعد الدكتور/ محمد خير البقاعي دراسة بعنوان: (تعليقة أبي الأسود الدؤلي التي في أول أمالي الزجاجي الكبرى، ونشرها في مجلة العرب – ج ٧ و ٨، السنة ٤٢ – ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م، ولم أستطع العثور على العدد، وقد تواصلت معه، فأهداني البحث في صورته الأولى التي تسبق النشر – جزاه الله خيرا – وقد عرض في دراسته إلى أن التعليقة الموجودة في أمالي الزجاجي التي حققها الشيخ هارون ليست كاملة، وأن هناك نسخة من الأمالي هي الكبرى، وهي في طور التحقيق، وفيها زيادات كثيرة لم تكن في الأمالي الصغرى التي حققها الشيخ هارون، ولا الأمالي الوسطى التي حققها عبدالحسين المبارك تحت عنوان (أخبار أبي القاسم الزجاجي)، وذكر البحث أن في الكبرى –التي في طور التحقيق والإخراج– زيادات، منها زيادات على تعليقة أبي الأسود الدؤلي، المذكورة، وقد اطلعت على النصوص التي ذكرتها الدراسة للتعليقة، فوجدتها زادت على نسخة الأمالي الصغرى، لكن هذه الزيادة مذكورة أيضا في غير أمالي الزجاجي الكبرى، في كثير من كتب التراجم، فاعتمدت النسخ الموجودة في كتب التراجم هنا وذكرتها، ثم إني قد أفدت في دراستي هذه بما ذكره الدكتور البقاعي، وأثبته من أن نسخة التعليقة المذكورة قد حدث لها زيادات أضعاف حجمها، أوصلتها من عشرة أسطر، إلى عشر ورقات كاملات، وقد أثبت ذلك هنا بعد أن راجعت مصادره الأصيلة.

(٢) القفطي، جمال الدين (المتوفى: ٦٤٦هـ) –إنباه الرواة على أنباه النحاة –المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم –الناشر: دار الفكر العربي –القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٢م:١/٣٩، وينظر أيضا الأنباري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: ٥٧٧هـ) نزهة الألباء في طبقات الأدباء – تحقيق: إبراهيم السامرائي –الطبعة الثالثة –مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م: ١/ ١٨.

وقد ذكر ياقوت الحموي في ترجمة إبراهيم بن عقيل المعروف بابن المكبري النحوي الدمشقي، المتوفى سنة أربع وأربعين وأربعمائة، أن ابن عساكر قال: إن أبا إسحاق هذا كان يذكر أن عنده تعليقة أبي الأسود الدؤلي، وكان يَعِدُ بها أصحاب الحديث، ولا يفي، إلى أن كتبها عنه بعض تلاميذه، وإذا به قد ركَّبَ عليها إسناداً لا حقيقة له، حتى وصلت إلى عشر أوراق، وهي – كما نشرها أبو القاسم الزجاجي – تقارب عشرة أسطر فقط.(١)

ولقد بقيت هذه الصحيفة زمنًا، فقد ذكر القفطي أنه رأى بمصر "في زمن الطلب بأيدي الورّاقين جزءًا فيه أبواب من النحو، يُجْمِعون على أنها مقدّمة عليٍّ ابن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدّؤليّ"(٢).

وهذا يرجح أن هذه المقدمة قد نُسِخَت، وبقي أثرها حتى القرن السابع الهجري حتى رآها القفطي عند الوراقين.

ولقد كانت هذه المصطلحات التي جاء ذكرها (الكلام – الاسم – الفعل – الحرف) هي أول ما جاوز دلالته اللغوية العامة إلى دلالة اصطلاحية خاصة بأهل هذا العلم الجديد؛ علم العربية الذي سمي بعد ذلك نحوًا، كما كان باب أقسام الكلمة هو أول باب يخط رسمه في التأليف النحوي.

منهج المرحلة الأولى من مراحل التأليف النحوي:

لا يُتَصَوَّر أن هذه الصحيفة قد قيلت من علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – إلا بعد تفكُّر، وهذا واضح من الرواية التي رويت عن أبي الأسود نفسه؛ إذ جاء فيها قوله" فأتيته بعد أيام"، فهذه الأيام كانت أيام إعمال فكر من علي،

(١) ينظر ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) -معجم الأدباء-المحقق: إحسان عباس-الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت-الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م: ١/ ٩٢

(٢) القفطي: إنباه الرواة: ١/ ٤٠

ولا يستبعد أن يكون على –رضي الله عنه–قد اطلع على شيء مما كان عند الأمم السابقة للعرب، في التقسيمات العقلية للكلمة، فقد كان – رضي الله عنه – ممن يجيدون القراءة والكتابة، فالصحيفة–على صغرها– لم تكن بالملاحظة العارضة، غير الخاضعة للنظر الدقيق، وهذا يرجع إلى الأسباب الآتية:

أولا: بدأت الصحيفة رسم خطى هذا العلم الجديد رسما منطقيا، فجعلت أول الكلام فيه مصوبا جهة الكلمة العربية مفردة، بوصفها وحدة البناء في التركيب العربي، واستمر هذا النهج في المؤلفات النحوية اللاحقة، حتى ظهر ظهورا جليا في كتاب سيبويه نفسه؛ إذ بدأه بقوله:" هذا بابُ علْم ما الكَلِمُ من العربية"، ثم بدأه بقوله: فالكَلِم اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل"[1]

ثانيا: نهجت نهجا سليما في محاولتها طرد المتفقات على وتيرة واحدة، فالدَّالُّ إذا دل بنفسه على مسمى، فهو اسم، وإذا دلَّ على حركة المسمى، والأحداث الصادرة عنه فهو فعل، وإن لم يكن هذا ولا ذاك، وقد جاء لمعنى يتحقق في التركيب فهو الحرف، وهو نفسه النهج الذي استمرت عليه المؤلفات النحوية بعد ذلك.

ثالثا: اتخذت منهجا هو الأفضل في تقسيم الوحدات اللغوية في اللغة، وهو جعْلُ الدلالةِ الصفةَ الفاصلةَ في تقسيم الكلمة، يدل على ذلك ما تلحظه الدراسات الحديثة من محاولات متعددة للحديث عن أقسام الكلمة، والزيادة فيها، ثم الفشل في إعادة هيكلة القواعد والتعريفات النحوية تحت التقسيم الجديد المقترح، والفشل قبل ذلك في تعريف الكلمة نفسها، والدليل على ذلك قول فندريس– بعد تحليله للكلمة في لغات مختلفة–:" ليس للكلمة إذًا حدٌّ عامٌّ يمكن

(١) سيبويه –كتاب سيبويه – تحقيق: عبد السلام هارون – دار الجيل بيروت – لبنان –: ١٢/١

تطبيقه على كل اللغات، اللهم إلا إذا كان هذا الذي يقترحه الأستاذ ميه، وهو ... "تنتج الكلمة من ارتباط معنىً ما بمجموعٍ ما من الأصوات، قابلٍ لأنْ يُسْتَعْمَل استعمالًا نحْويًّا ما"[1]، وهو ما يثبت أن أية محاولة لتقسيم الكلمة الآدمية أو تعريفها بعيدا عن الاعتداد بالدلالة المفردة المتولدة منها محاولة فاشلة؛ لا يمكن أن تطَّردَ تحتها الأنماط اللغوية في لغة ما.

رابعا: أَقَرَّت الصحيفة منهجا في التعريفات النحوية، هو التعريف بالحد، وذلك في قوله: "الاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى"، والتعريف بالحد هو الذي يقصد إلى الجمع والمنع، أما الجمع فنعني به جمع أنواع المعرَّف تحت القسم الأول من التعريف، وهو (الجنس القريب)، وأما المنع فهو المتحقق بالفَصْل، أو الصفة الفاصلة؛ التي تمنع دخول غير أنواع المعرف تحت طائلة التعريف، فتتضح بهذا ماهية المقصود، ويحسُن تصوره، ويُغني عن التمثيل المجهد، أو الحصر المستحيل، وقد استمر التعريف في النحو ينهج هذا النهج في المؤلفات النحوية، فطفق النحاة يضعون المصطلح، ثم يتبعونه التعريف بالحد؛ الذي يبدأ بوضع جنس قريب تُجْمَع تحته الوتائر المتفقة، ثم فصل (صفة أو صفات فاصلة) تُخرج ما دون هذه الأنواع من تحت طائلة التعريف.

خامسا: إقرار السبر(الاختبار)إلى جانب التقسيم(الحصر)في التصنيفات النحوية، وهذا واضح من قوله:" والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل" فقد قسم المؤلف الأقسام المحتمَلَة للشيء المُعَرَّف، ثم عرف كل واحد منها، متخذا من الدلالة المفردة جنسا للتعريف، وطريقا أولى للاستدلال، وعندما أتى لحروف المعاني، وتبين أن دلالتها تتولد وتتحدد حينما تكون في التركيب، وأراد

(١) جوزيف فندريس – ت ١٣٨٠هـ – اللغة – ترجمة: عبد الحميد الداخلي، محمد القصاص – مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م:١٢٤

أن يستدل عليها دارس النحو استدلالا، اعتمد السبر في ذلك منهجا، فما لا يكون اسما ولا فعلا، فهو الحرف، وقد اعتمد النحاة السبر والتقسيم بعد ذلك في كثير من مسائل النحو، ومنها هذه المسألة، وهي حصر أنواع الكلمة، بدأ هذا من كتاب سيبويه؛ إذ قال في تعريف الحرف: " وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو ثُمَّ وسَوْف و واو القسم ولام الإضافة ونحوها"(١)، واستمر بعد سيبويه في المؤلفات النحوية المختلفة، حتى ظهر هذا النهج في القواعد التي نُظِمَتْ نظما بعد ذلك كما في قول ابن مالك: "سواهما الحرف كهل وفي ولم "(٢).

سادساً: فتح باب الاجتهاد والاستنباط، وتحديد الأولويات في الدرس النحوي، وهذا يُفهم من قوله: "واعلم أن الأسماء ثلاثة؛ ظاهر ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر".

وقد اعتمدت الصحيفة تقسيما تحت تقسيم؛ إذ قسمت الكلمة إلى ثلاثة أقسام، ثم قسمت القسم الأول منها(الاسم) إلى ثلاثة أيضا، وكان بإمكان المخترع لهذه التقسيمات أن يجعل هذه الأقسام الستة (للكلمة) فيخرج بتقسيم سداسي لها، لكنه قد أدرك أن هذا المسلك ضرُّه في التأليف أكثر من نفْعه؛ لأنه سوف يحتاج في كل باب يُخْتَرَع من أبواب النحو إلى تعريف حدِّيٍّ، وسوف يُضْطَرُّ فيه إلى ذكر جنس المعرَّف قبل الصفة الفاصلة، ولاحَظَ أن الأصناف الأربعة(الاسم والمضمر والظاهر وما يجري مجرى الأخيرين مما ليس بظاهر ولا مضمر) تتواتر الوظائف اللغوية التي يقع فيها كل واحد منها، ولذا كان جمعها تحت قسم واحد أولى

(١) سيبويه – الكتاب: ١/ ١٢

(٢) ينظر : ابن مالك ،أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)- ألفية ابن مالك- دار التعاون- الطبعة الأولى : ٩

وأفضل، وأقرب للهدف؛ حتى لا يلزم التكرار والإكثار من المفردات اللغوية عند التعريف بلا فائدة؛ فمثلا: عند تعريف المبتدأ كان كافيا للنحاة أن يحددوا جنسه القريب بأنه اسم، وكذا الخبر، وكذا الفاعل ....إلخ، فيصرفوا همَّهم في التعريف إلى الأكثر جدوى ونفعا، وهو ضبط الصفة الفاصلة، وتحديدها ليتضح المعرَّف، ولو كان التقسيم سداسيا للزمهم النص في تعريف كل ما كان جنسه القريب الاسم على أنه اسم أو ضمير أو علم أو إشارة .... إلخ، وللزم أن يكون لكل واحد منها احتراز خاص في الصفات الفاصلة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يطيل الحدود، ويقلل درجة الدقة في الجمع والمنع كليهما، وهو مع ذلك يشعر المتعلمين بالملل والتشتيت؛ إذ يفرق النظائر المتشابهة دون داعٍ.

وفي التقسيم للأقسام جمع بين حُسْنيين؛ إذ هو يحفظ للحدود المرتقبة اختصارها ودقتها، وهو مع ذلك يحدد الأنواع المختلفة للمتشابهات في الأصل.

وقد وجهت الصحيفة أبا الأسود ومن يأتي بعده نحو ما يكون فيه التفاضل، وما ينبغي أن يهتم العلماء بتصنيفه، وإعمال الفكر في جمع متشابهاته تحت أبواب متفقة، فالمضمر واضح ومحدود بالحصر، فلا يحتاج إلى عناء، إلا في مصطلحه، وقد وضعت الصحيفة له مصطلحا، والحصر الممكن يغني عن إعمال الجهد والفكر في الضبط العلمي للتعريفات، ووضع الأحكام، والتعليلات ...إلخ.

والظاهر أيضا الدال على المسمى، وهو العَلَم، واضح كذلك، فهو غير محتاج إلى إعمال فكر مثل سابقه، أما بقية ما يصلح أن يطلق عليه اسم – إذ يدل دلالته، ويقع في مواقعه–ثم هو ليس بضمير ولا عَلَم أصنافٌ كثيرة، لا يحويها الحصر، فلا بد من التفكير في أمثلتها، ومحاولة تصنيفها تحت وتائر متفقة، وهذا

هو ما يجب أن يهتم به العلماء، وهم يتفاضلون فيه، كلٌّ بحسب دقة تصنيفه، ودقته في وضع المتَّفِقَات، وَحَدِّها بما يُغْنِي عن الحصر.

ولقد كان هذا التوجيه إرهاصا لما نجده الآن من تقسيمات تنضم تحت قسم الاسم، من (اسم الإشارة والاستفهام والشرط والظرف ...إلخ).

ويجدر بالذكر هنا أن ما ذكرتُه قَبْلًا –من أن بعض أهل العلم ظن أن أبا إسحاق المعروف بابن المكبري قد وُجدت عنده تعليقة أبي الأسود، وقد قاربت عشر صفحات، وقد كان أصلها عشرة أسطر، ومن أن بعض أهل العلم ظنها من إضافات أبي إسحاق نفسه على هذه التعليقة– قولٌ فيه نظر، فاحتمال كون التعليقة التي بلغت عشر صفحات كلها لأبي الأسود الدؤلي احتمال قائم، وليس بمستبعد، وذلك لأن الذي قارب عشرة الأسطر هو الصحيفة التي كتبها علي– رضي الله عنه– وقد نصت على أنه قال لأبي الأسود (تتبعه)، وهذا يجعل نسبة الزيادة –التي وجدت في نسخة المكبري– لأبي الأسود نفسه احتمالا قائما، ويقويه تسمية هذا المؤلَّف بالتعليقة، ونسبته عند كثير من المترجمين إلى أبي الأسود، وعدم الإبقاء على اسم (الصحيفة)، وهو ما يشي بأن أبا الأسود قد حشا عليه، وزاد فيه، وأضاف، ليكون صنيعه في التعليقة صنيع أهل الحواشي بالمتون.

كتاب أبي الأسود الدؤلي في النحو:

أُلْقِيَتْ المهمة إلى أبي الأسود لينهض بهذا العلم، وتوالت الأحداث تترى، مشكِّلةً دوافع للتأليف في أبواب معينة من العربية، ولئن كان الله قد حبا أبا الأسود عقلية ذكية فلقد ساند هذا الذكاءَ صنيعٌ آخر، وهو نقط المصحف الشريف، فلقد ورد أنه كُلِّف بنقط المصحف، فقال لزياد:" ابغني كاتبا يفهم عني، فجيء برجل من عبد القيس فلم يَرْضَه، فأُتِيَ برجل من قريش، فقال له: إذا رأيتني قد

فتحت فمي بالحرف فانقط على أعلاه نقطة، وإذا ضممت فانقط بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت ذلك شيئًا من الغنّة فاجعل النقطة نقطتين، ففعل؛ فكان هذا نقط أبي الأسود"(١).

ردَّ أبو الأسود رجل عبد القيس، فلم يرضه -رغم معرفة الرجل الجيدة بالكتابة-فلقد كان الرجل اختيار حاشية زياد، وهم-لا شك-يعرفون أفضل الكتبة، ويرشحون للأمير أجودهم، لكن الأمر هنا ليس أمر كتابة فحسب، إنه أمر فهم، ولذا قال أبو الأسود:" يفهم عني"، واختار رجل قريش فَرَضِيَه؛ لأن القرآن بلغته نزل، فهو أقدر على الفهم، وأقصد للسبيل.

وإن هذا العمل الدقيق من شأنه أن يفتق الفِكَرَ عند أبي الأسود، وأن يخرج منه بملاحظة ما يطَّرد من عمل بعض الكلمات في بعض، ومن إعلام الضمة على معانٍ لا تكون للفتحة أو الكسرة، ومن أثر العلامات الإعرابية في إفهام معنى دون آخر.

ونستطيع أن نقول: لقد كان لأبي الأسود محاولتان في التأليف النحوي، جاء بينهما نقط المصحف، أما الأولى فكانت في خلافة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه -، وهي التي حاول فيها أن يكمل ما تلقاه من الصحيفة، فأتى بأشياء منها النواسخ من الحروف (إن وأخواتها)، ثم كان نقط المصحف الذي أشرنا إليه، ثم كانت مرحلة التأليف الثانية، وهي التي ألف فيها باب الفاعل والمفعول، وقيل: إنه زاد عليهما باب الإضافة والتعجب، وغيرهما.

والدلائل العلمية تقوم على ذلك من جانبين: أولهما تاريخي، وله طرفان، أما الطرف الأول فهو قصة صحيفة أمير المؤمنين عليٍّ التي ألقاها إلى

(١) الحموي -معجم الأدباء -تحقيق: إحسان عباس -دار الغرب الإسلامي – بيروت -الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م :٤ /١٤٦٦

أبي الأسود، ذلك أن من ذكرها ذكر أن أبا الأسود قد رجع إليه بعد أن كتب شيئا في باب الحروف التي تنصب المبتدأ، وأن عليًّا – رضي الله عنه – قد زاد (لكنَّ)، فدلنا ذلك على أن هذا الصنيع قد كان في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – التي استمرت إلى سنة تسع وثلاثين أو سنة أربعين من الهجرة.

وأما الطرف الثاني فهو أن زيادا هو الذي أمره بنقط المصحف، أي أن نقطه للمصحف قد كان بعد موت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

وأما الجانب الثاني، وهو منهجي، فلقد بدا أن المرحلة الأولى من تأليف أبي الأسود صنيع متعجل، قد حالَ تعجله دون تدبر كثير من خيارات التأليف في العلم الجديد التي كان من المفترض أن تسبق باب النواسخ، وتلي باب أقسام الكلم، فلم يتكلم مثلا على الكلام، والإفادة، ولا على قسمي الجملة في العربية، ولا على الفاعل ولا المفعول، ولا على حكم المبتدأ والخبر اللذين يأتيان دون النواسخ، وإنما جاء الكلام على النواسخ، فبدا وكأنه مجتث.

أما المرحلة الثانية فهي صنيع متعقِّل أثقلته الدربة، فلقد اتسم تأليفه فيها بالمنهجية، ذلك أنه بدأ بباب الفاعل، ثم المفعول، ثم الإضافة؛ قال ابن سلام:" فَوضع–يعني أبا الأسود–بَاب الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِهِ، والمضاف، وحروف الرّفْع، وَالنّصب، والجر والجزم"(١).

وأورد الزبيدي أن أبا الأسود قد وضع باب الفاعل والمفعول لم يزد عليه، وقد اعتمد في ذلك على حكاية عن أبي سعد بن محمد الوراق، وهو متوفى سنة أربع وسبعين ومائتين، أي بعد ابن سلام الجمحي نفسه، هذا إلى جانب أن الرواية

(١) الجمحي محمد بن سلّام بن عبيد الله، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٣٢هـ) –طبقات فحول الشعراء –المحقق: محمود محمد شاكر– دار المدني – جدة: ١٢/١

التي ذكرها الزبيدي فيها إقرار بأن الكتاب الذي وُرِث عن أبي الأسود ضم أبوابا غير الفاعل والمفعول، ثم هو يذهب إلى أن هذه الأبواب كانت من زيادات رجل من بني ليث، ثم لا يذكر هذا الليثي على وجه التحديد، ولو أن الراوي قد تثبت من أنها زائدة على الأصل لذكر من زادها.

والزبيدي نفسه يذكر في بداية كلامه أن أبا الأسود هو الذي وضع باب الفاعل والمفعول والمضاف، فيناقض بعض رواياته – في هذا الشأن – بعضا[1].

المهم أن أبا الأسود قد بدأ بباب الفاعل والمفعول، وهذا السلوك في التقعيد أكثر ملاءمة لأن يتلو باب أصناف الكلم من العربية؛ فالتأليف في الفاعل والمفعول دون غيرهما من أبواب العربية يؤكد لنا أن المؤلف قد أدرك أصلًا أصيلًا من باب الدلالات في العربية، وهو رُتَبُ الدلالات، فالفاعل مرفوع، ورفعه لأنه ركن إسناد(عمدة)، والمفعول منصوب، ونصبه لأنه قد يستغنى عنه (فضلة)، وهذا الأصل مطرد في جميع كلمات العربية حال إدخالها في تراكيب مفيدة، وليس لأبي الأسود ولا لغيره –مهما بلغ ذكاؤه–أن يدرك اطِّراد هذا الأصل في لغةٍ ما، إلا بعد أن يقف مدة زمنية سمتها التأمل لنماذج متعددة من التعبير في هذه اللغة، وجعْلها تتوالى على العقل، وهو في حال ضبط لها، وهذا ما كان حين نَقَطَ المصحف الشريف.

وقد تقدم أن هناك خلافا في نسبة بعض الأبواب إلى أبي الأسود، وأن هناك من قال: إن ما زاد في كتابه على باب الفاعل والمفعول كان من زيادات رجل من بني ليث من تلاميذ أبي الأسود، وقد ضعفنا هذا الرأي قبل، ولكن أيًّا كان

(١) الزبيدي، محمد بن الحسن (المتوفى: ٣٧٩هـ) –طبقات النحويين واللغويين– (سلسلة ذخائر العرب ٥٠) –المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم –الطبعة الثانية – دار المعارف: ٢١/١، ٢٢

الأمر فقد اكتمل بباب الإضافة استقراء أحوال الاسم العربي في التركيب، فالكلمة في العربية إما عمدة وإما فضلة – كما تبين – وإما أن تتنزل من كلمة سابقة لها منزلة المكمِّل لها، والمضاف إليها، فالعُمَدُ لها الرفع؛ لأنها أركان إسناد فهي الأقوى، ولذا جعلت الضمة عليها؛ لأنها الأقوى من بين الحركات، والمضاف إليه تكملة لكلمة سابقة له، ولذا كان الجر علم الإضافة، لأنه أوسط الحركات قوة؛ إذ إن الكسرة فوق الفتحة، ودون الضمة، ثم إن الفضلات ما قد يستغنى عنه، فلاءمها الفتحة؛ إذ هي إعلام على الاستغناء عن الضمة والكسرة.

ولكن ما الفاعل الذي درسه أبو الأسود في كتابه؛ أهو الفاعل الحقيقي (المسند إليه) أم الفاعل النحوي الذي عرفناه من كتب النحويين بعد؟ وما المفعول الذي درسه أهو المفعول به أم المفعول المطلق أم المفعول معه أم المفعول فيه أم المفعول له أم ماذا؟ وما الإضافة التي درسها؛ أهي باب المضاف والمضاف إليه؟ أم باب حروف الجر التي ظهرت في بعض نصوص كتاب سيبويه بعد ذلك مسماة بالإضافة؟ أم أنها باب النسب، وهو الذي سُمِّيَ باب الإضافة في كتاب سيبويه أيضا؟!

لا شك أن واضع هذا المنهج قد لاحظ الفرق المترتب على العلامات الإعرابية في إصابة دلالة دون أخرى، ولذا فهو يريد أن يقول: إن باب الفاعل هو باب العمد أو باب المرفوعات التي هي أركان الإسناد، وهذا ما يجعلنا نرجح مطمئنين أنه قد تناول تحت هذا الباب الفاعل الحقيقي لا الفاعل النحوي فحسب، أي أنه تحدث تحت هذا الباب عن المبتدأ والخبر، وعن الفعل والفاعل.

ويدلنا على ذلك أيضا أن من الدوافع التي دعته إلى التأليف في النحو أنه سمع رجلا يلحن في آية براءة، فيقرأ قوله تعالى:" وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى

النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"[1] بكسر اللام من كلمة (رسوله) الثانية، ولا بد أن يكون تأليفه النحوي قد حوى توضيحًا لاختلاف الدلالة التي كانت الضمة إعلامًا عليها عن دلالة الكسرة، وهذا إنما يكون في باب المبتدأ، ثم هو لم يؤلف بابًا اسمه المبتدأ، فلا شك أنه قد تحدث عنها تحت باب الفاعل فهو الأقرب إليها من الأبواب الثلاثة التي ألف فيها.

أما باب المفعول فهو باب المنصوبات (الفضلات)، ولذا فالأرجح أن يكون قد عدَّدَ مباحثه؛ فأتى فيه المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول فيه...إلخ

وأما باب الإضافة فهو باب المجرورات، ولذا يخرج احتمال كونه قد تحدث تحته عن باب النسب، فما ظهر من اصطلاح للإضافة ملصقًا بباب النسب في كتاب سيبويه لم يكن مخترعًا من أيام أبي الأسود، فأبو الأسود يقصد من الإضافة ما كان مجرورًا، ولذا جعلها قسيما للفاعل، والمفعول، ليشمل الأحوال الثلاثة الكبرى التي يؤديها الاسم في الجملة العربية.

وقد تشكلت بعض الدوافع الأخرى لأبي الأسود، كان فيها اللحن دافعًا إلى التأليف والتوضيح؛ فذُكِرَ أن ابنته قد لحنت في قولها: ما أجْمَلَ السَّمَاءَ! أو قولها: مَا أَشَدَّ الحَرَّ! فقالتها بضم (أجمل أو أشدّ)، فظنها تسأله، فقال: نجومها، أو قال: شهر ناجر (أي شهر صفر)، فلما قالت: ما أردت أن أسألك يا أبي، قال: إذن فقولي: ما أجْمَلَ السَّمَاءَ، أو قال: مَا أَشَدَّ الحَرَّ!، ولا يبعد أن يكون هذا -فيما أرى-هو الدافع وراء تأليفه بابًا في التعجب.

وأورد القفطي أن أبا حرب بن أبي الأسود الدؤلي قال :" أول باب رسم أبي من النحو باب التعجب، وقيل أول باب رسم باب الفاعل والمفعول والمضاف،

(١) سورة التوبة: ٩ / ٣

وحروف الرفع والنصب والجر والجزم "، ولم يَرْوِ قوله هذا عن أحد ممن تقدمه، والقفطي من علماء القرن السابع الهجري، وأبو حرب من علماء القرن الأول وأوائل الثاني؛ إذ إنه توفي سنة مائة وثمان أو تسع–على خلاف–والمدة الزمنية الطويلة بين الراوي والمروي عنه تشكك في الرواية، وبخاصة حين لا نجد لهذه الرواية أثرًا عند غير علماء القرن السابع الهجري، إذ رواها ابن الأثير في المثل السائر[1]، وهو من معاصري القفطي، يضاف إلى هذا أن القفطي قد روى هذه الرواية في صلة حديثه عن لحن ابنة أبي الأسود في صيغة (ما أفعل) التعجبية، ثم قال بعد ذلك: " فحينئذ وضع كتابًا"، وهذا القول يشي بأن الكتاب الذي وضعه أبو الأسود في التعجب كان كتابا متعجلا كما كان في المرحلة الأولى التي تحدثنا عنها، كما أن هذا يُفهَم منه أيضا أن تناوله لهذا الباب كان يتكئ على توضيح الفرق بين أفعل في التعجب والاستفهام، وأن الفتحة تلزم المتعجب منه بعدها، ولو نطق بالضمة لكان استفهاما، هذا إن افترضنا صحة الرواية التي رواها القفطي وابن الأثير، ولعل هذا الكتاب الذي يقصده القفطي لم يَعْدُ كونه صحيفة صغيرة كانت بعيدة عن الكتاب المنهجي الذي وضعه أبو الأسود، وبدأه بباب الفاعل، ولذلك لم يره من اطلع على كتابه، ولم يصل أمر هذا الباب إلى أوائل المدونين من أمثال ابن سلام الجمحي.

وبناء على هذا يمكن القول: إن كتاب أبي الأسود الدؤلي في النحو قد حوى أبوابا، هي باب الفاعل، والمفعول، والإضافة، وإنه قد تكلم فيه عن حروف الرفع، والنصب، والجزم، والجر، كما روى ابن سلام.

(١) ينظر ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٧هـ) –المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر– تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – بيروت– ١٤٢٠ هـ:١/٣٠

ومصطلح حروف الرفع مصطلح قديم، وقد ورد في كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد ما نصه:" وَالرَّفْع ب هَل وَأَخَوَاتهَا من حُرُوف الرّفْع مثل قَوْلك هَل أَبوك حَاضر؟ وَأَيْنَ أَبوك خَارج، وخارجا؟ وَكَيف أَبُو زيد صانع، وصانعا؟ وَإِنَّمَا جَازَ النصب فِي خبر أَيْن وَكَيف لِأَنَّك تَقول أَيْن أَبوك؟ وَكَيف زيد؟ وتسكت فَيكون كَلَاما تَاما ثمَّ تنصب على الِاسْتِغْنَاء وَتَمام الْكَلَام، وَإِذا قلت هَل أَبوك لم يجز لَك السُّكُوت حَتَّى تَقول خَارج فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الرّفْع"[1]

وخصص أبو جعفر النحاس المتوفى ٣٣٨هـ لها بابا في كتابه الموسوم بالتفاحة في النحو، فذكرها، ثم علل تسميتها بقوله: "وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ حُرُوفَ الرَّفْعِ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا يَجِيءُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ)؛ رَفَعْتَ زَيْدًا بِالابْتِدَاءِ وَ (قَائِمٌ) خَبَرُه "[2].

(١) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) -الجمل في النحو -المحقق: د. فخر الدين قباوة -الطبعة الخامسة-١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م:١٨٨، ومقصده جواز رفع (خارج)ونصبه في مثل قولنا: " أين أبوك خارجٌ (خارجا)؟" أما رفعه فعلى جعل قوله (أبوك) مبتدأ، و قوله: (خارج) خبره، وأما النصب فعلى الاستغناء-كما يسميه صاحب الجمل-أي: الاستغناء بأين عن ذكر خبر يحسن السكوت عليه، وقد نظرت في شواهد النصب على الاستغناء وأمثلته، فوجدته مما يصح أن يعرب حالا؛ فحين يكون الإسناد مكتملا بقولنا " أين أبوك؟" ثم يأتي (خارجا) ينصب على الاستغناء، والحال خبر في صلة خبر رئيس -على حد قول البلاغيين-ولا يجوز مع (هل) إلا الرفع؛ لأنه لا يحدث بها استغناء؛ أي: لا يجوز أن يكتمل بها إسناد يحسن السكوت عليه دون ذكر(خارج)؛ فلا يجوز أن يقال: هل أبوك؟ ولذا وجب الرفع في (خارج)؛ إذ لزم أن يكون عمدة لا يستغنى عنه: فكان رفعه واجبا.

(٢) خنفر، حازم أحمد حسني، أبو البهاء -إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس-(وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس)- عام النشر غير موضح :٦٩.

وحديث أبي الأسود في كتابه عن هذه الحروف يؤكد ما ذهبنا إليه من قبل، وهو أنه تحدث عن المبتدأ والخبر في كتابه، فذكْرُ حروف الرفع يتطلب ذكر ما كان مرفوعا بعدها، ودوره الوظيفي في الجملة، وذكره لحروف النصب والجزم يُفهَم منه أنه ذكر الفعل المضارع، إذ هو الذي يكون موضعا للجزم، كما يُفهَم منه أنه قد تطرق للحديث عن الحروف التي تنصب الأسماء، مثل(إن وأخواتها) وتلك التي تنصب الفعل المضارع مثل (أنْ)المصدرية و(لن) و(كي).

وبناء على هذا يمكن أن نقرر أن سنة تسع وستين من الهجرة لم تنقضِ إلا وهي مثمرة أول كتاب في النحو-بعد صحيفة علي بن أبي طالب- وهو الذي جادت به عبقرية أبي الأسود الدؤلي، بعد أن عكف فترة على نقط المصحف هو وكاتب قريش، مما كان له أثر بالغ في توصل أبي الأسود إلى أن بعض الكلمات تعمل في بعض عند وضعها في التركيب اللغوي، وأن عملها هذا يطرد، ويمكن وصفه تحت أبواب، وهو الأمر الذي حدا به إلى أن يحصر أحوال الاسم في الجملة العربية في ثلاثة، عمدة (ركن إسناد)، وفضلة (ما يمكن الاستغناء عنه)، وتتمة لكلمة سابقة (مضاف إليه)، فيؤلف في الفاعل، والمفعول، والمضاف دون غيرها، ثم يتأمل عمل الأدوات، ويحاول جمع ما اتفق منها في العمل، وهو ما نتج عنه حديثه عن حروف الرفع، والنصب، والجزم، وهو في ذلك النهج يوضح ما للعلامة الإعرابية من إعلام على معان معينة، تختلف باختلاف هذه العلامة، وهذا هو الأصل الذي بنى عليه النحاة بعده، فزادوا، وفرَّعوا، ودققوا.

المحور الثاني: ورثة نحو أبي الأسود، وكتابه، ومصنفاتهم النحوية:

أول من يذكر هنا ابنا أبي الأسود الدؤلي، عطاء وأبو حرب، فلقد كان لعطاء بن أبي الأسود قدم في العربية كأبيه، وقيل: إنه " بعج العربية هو ويحيى بن يعمر العدواني بعد أبى الأسود. "[١]، وورد أنه لم يكن له عقب، وأما أبو حرب بن أبي الأسود فهو راوية ثقة، ولاه الحجاج بن يوسف جوخا، وورد أنه صاحب ذرية بالبصرة[٢]، وربما كان عدم وجود ذرية لعطاء بن أبي الأسود هو الذي أدى ببعض المؤرخين إلى القول بأن أبا حرب هو نفسه عطاء، جاء في المعجم الصغير لرواة ابن جرير قوله: "أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي –وقيل: الديلي – البصري –قيل: اسمه (محجن). وقيل: (عطاء) –توفي سنة ثمان ومائة، من الثالثة، ثقة"[٣]، وذكر القفطي أن أبا حرب اسم له، فقال: " ومات أبو حرب، وهو اسمه، سنة تسع ومائة".[٤]

ثم كان ممن أخذوا عن أبي الأسود الدؤلي يحيى بن يعمر، وهو "أبو سليمان، وقيل أبو سعيد، يحيى بن يعمر العدواني الوشقي النحوي البصري؛ كان تابعيًّاً، لقي عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، رضي الله عنهم، ولقي غيرهما، وروى عنه قتادة بن دعامة السدوسي، وإسحاق بن سويد العدوي، وهو أحد قراء البصرة، وعنه أخذ عبد الله بن أبي إسحاق القراءة، وانتقل إلى

---

(١) القفطي –إنباه الرواة: ١/ ٥٦

(٢) ينظر المرجع السابق: ١/ ٥٦

(٣) الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري–المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري– تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري الناشر: الدار الأثرية، الأردن –دار ابن عفان، القاهرة:٢/٦٩١

(٤) القفطي – إنباه الرواة: ١/ ٥٦

خراسان، وتولى القضاء بمرو، وكان عالماً بالقرآن الكريم والنحو ولغات العرب."[1]

تسلُّم يحيى بن يعمر كتاب أبي الأسود الدؤلي في النحو، وزيادته فيه:

أورد ابن النديم في الفهرست عن محمد بن إسحاق أنه رأى رجلا صاحب خزانة كبيرة للكتب لم يرَ مثلها، يسمى محمد بن الحسين، يقول: " ورأيت ما يدل على أن النحو من أبى الأسود، ما هذه حكايته، وهي أربع أوراق، وأحسبها من ورق الصين ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود-رحمة الله عليه-بخط يحيى بن يعمر، وتحت هذا الخط بخط عتيق: هذا خط علّان النحويّ، وتحته: هذا خط النّضر بن شميل، ثم لما مات هذا الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه، فما سمعنا له خبرا"[2].

وجاء في وفيات الأعيان:" يقال إن أبا الأسود لما وضع باب الفاعل والمفعول به زاد فيه رجل من بني ليث أبواباً، ثم نظر فإذا كلام العرب ما لا يدخل فيه، فأقصر عنه، فيمكن أن يكون هو يحيى بن يعمر المذكور؛ إذ كان عداده في

(١) ابن خلكان (المتوفى: ٦٨١هـ) -وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان -المحقق: إحسان عباس - دار صادر - بيروت: ١٧٣/٦، وينظر أيضا العبدي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق (المتوفى: ٣٩٥هـ) -فتح الباب في الكنى والألقاب -المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي -مكتبة الكوثر -السعودية - الرياض -الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م: ٣٨٣

(٢) ابن النديم، أبو الفرج البغدادي (المتوفى: ٤٣٨هـ) - الفهرست -المحقق: إبراهيم رمضان- دار المعرفة- بيروت - لبنان -الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ -١٩٩٧ م:٦٣، وينظر القفطي -إنباه الرواة: ١/ ٤٤

بني ليث؛ لأنه حليف لهم "[1] ولم يذكر لنا ابن خلكان ولا غيره ما زاده يحيى بن يعمر في كتاب أبي الأسود الدؤلي ثم أقصر عنه.

وقد تقدم ذكرُنا لما قاله القفطي في إنباه الرواة من أن أبا الأسود قد وضع باب الفاعل والمفعول، ثم زاد في الكتاب رجل من بني ليث، وهذا يعني أن الأبواب التي وردت في كتاب أبي الأسود بعد باب الفاعل والمفعول هي من زيادة رجل بني ليث الذي رجح القفطي وابن خلكان أن يكون يحيى بن يعمر، تلميذ أبي الأسود الدؤلي.

وإنما كان ترجيحنا لأن يكون باب الإضافة من اختراع أبي الأسود لأنه استكمال للأصل الذي يخرج منه الفاعل والمفعول، إذ إن الثلاثة تخرج من تدبر الأحوال الوظيفية التي يشغلها الاسم في التركيب العربي كما أوضحنا.

وربما كان يحيى بن عمر قد زاد على كتاب أبي الأسود شيئا في عمل بعض الأدوات التي لم يذكرها أبو الأسود، أو أنه فرَّع بعض ما تأصل عنده، مورثا كتابا في العربية فيه الأصل الذي ورثه عن أبي الأسود، وزيادة هي من صنيع يحيى واختراعه.

وقد جاءت الأخبار التي حكيت عن يحيى بن يعمر في كتب التراجم بما يدل على أن بعض أبواب النحو التي لم يكن لها ذكر واضح في كتاب أبي الأسود قد وضعت، واستقرت، ومن ذلك باب الأفعال الناسخة، فكل ما جاء من خبر أبي الأسود ورواياته في شأن النواسخ كان يشي بأن أبا الأسود تكلم عن الحروف التي تنسخ الجملة الاسمية (إن وأخواتها) ولا يوجد ما يثبت أنه تكلم عن الأفعال الناسخة في كتابه.

(١) ابن خلكان – وفيات الأعيان : ٦ / ١٧٣

ولقد ذكرت كتب التراجم المختلفة قصة يحيى بن يعمر مع الحجاج؛ إذ سأله الأخير إن كان يسمعه يلحن؟ فقال: في حرف في القرآن، ونبهه يحيى إلى لحن يأتيه في سورة براءة، عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ... ﴾ (١)، إذ كان الحجاج يقرأها (أحبُّ) بالرفع، وهي بالنصب؛ إذ هي خبر كان، قال ابن سلام الجمحي: "قَرَأَهَا بِالرَّفْعِ كَأَنَّهُ لما طَال عَلَيْهِ الْكَلَام نسى مَا ابْتَدَأَ بِه"(٢).

وقد استشهد الأستاذ عبدالعال مكرم بالقصة السابقة على أن مصطلح خبر كان قد كان من المصطلحات الجديدة التي أشار إليها يحيى بن يعمر، وهذا أمر محتمل، وليس يقينًا، فلربما كان المصطلح والباب من اختراع أبي الأسود الدؤلي نفسه، لكن الأمر الثابت الذي يمكن تقريره هو أن هذه المرحلة لم تنته حتى شهدت أبوابا مكتملة في التأليف النحوي قد ثبتت في التنظير والتدوين إلى جانب التطبيق على القرآن الكريم، ومنها " باب كان " من غير تأكيد لكون مخترع الباب هو يحيى بن يعمر أو من سبقه؛ إذ لا يوجد من الدلائل ما يحمل على تقرير هذا.

(١) سورة التوبة : ٢٤

(٢) الجمحي – طبقات فحول الشعراء: ١٣/١

نصر بن عاصم، وكتابه في النحو:

نصر بن عاصم هو تلميذ يحيى بن يعمر، أخذ عنه النحو، وأورد ابن سلام أنه صاحب كتاب في العربية، وذكر ذلك أيضا التنوخي(١)، ولم تبين لنا المصادر منهج كتابه، إلا أننا نرجح أنه كان على نهج كتاب أبي الأسود الدؤلي، لم يختلف عنه كثيرا، فلقد كان أبو الأسود مرجعًا لنصر بن عاصم في الإفتاء النحوي، كما ذكر ياقوت الحموي وغيره(٢)، بل لقد ذكر بعض من ترجموا له أنه درس على يد أبي الأسود نفسه، وذكر بعضهم أنه قرأ عليه القرآن، وذكروا أنه مات في خلافة الوليد بن عبد الملك سنة تسع وثمانين أو سنة تسعين (٣).

ويجدر بالذكر أن بعض الدراسات نسبت إلى نصر بن عاصم مصطلح التنوين(٤)، مستدلة على ذلك بما جاء عن خالد الحذاء من أنه سأل نصر بن عاصم عن قراءة سورة الإخلاص:" فقال: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ * اللَّهُ الصَّمَدُ"(٥) ، لم ينون، قال: فأخبرته أن عروة ينون؛ فقال: بئسما قال..."(٦)، وهو استدلال فيه نظر؛ ذلك أنه ليس كافيًا للوصول إلى النتيجة التي خلص إليها الباحث، وهي أن التنوين ظهر مصطلحا على يد نصر، وذلك لأن المصطلح قد سبق -في الرواية

---

(١) التنوخي، أبو المحاسن (المتوفى: ٤٤٢هـ) -تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم -تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو. - الطبعة الثانية -هجر للطباعة والنشر- القاهرة-١٤١٢هـ -١٩٩٢م: ١٥٦

(٢) ينظر الحموي، ياقوت -معجم الأدباء :٦ / ٢٧٤٩

(٣) الأنباري، أبو البركات (المتوفى: ٥٧٧هـ) -نزهة الألباء في طبقات الأدباء:٢٣

(٤) ينظر مكرم، عبدالعال سالم – الحلقة المفقودة في النحو العربي-الطبعة الثانية – ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان: ٧٧

(٥) سورة الإخلاص :١ ، ٢

(٦) ينظر مثلا: القفطي – إنباه الرواة: ٣٤٤/٣

المذكورة-على لسان السائل، وهو خالد الحذاء، فدل على أن التنوين كان مصطلحا معروفا ومستقرا، ومتداولا، ولا شك أن كل من قرأ على يد عروة المذكور كان يصطلح على التنوين بمصطلحه، والتنوين -على أي حال- سوف يكون مصطلحا منتميا إلى حقل القراءات القرآنية – من حيث النشأة – لا إلى حقل النحو، ونصر بن عاصم مسبوق إلى القراءات بكثير من العلماء الذين رووا وأقرأوا، ممن يصعب أن يُتَخَيَّل أن يشرحوا هذه الطبيعة الأدائية لكثير من مواضع القرآن بلا مصطلح، تتفق عليه جماعتهم، ويسهِّل الوقوف على القصد أمام الدارسين والمتعلمين.

وكثير ممن تحدثوا عن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي يغفل يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، أما نصر فمختلف في أخذه عن أبي الأسود، وأما يحيى فأخذه عن أبي الأسود ثابت، ومتواتر.

ونستطيع أن نصنف تلاميذ أبي الأسود في النحو على فئتين، الأولى: فئة كان لها نتاج علمي مدوَّن ومكتوب، وهذه الفئة يمثلها يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم الدؤلي-إن رجحنا الرأي القائل بأنه درس على يد أبي الأسود نفسه-، والثانية: فئة ورثت علمَ أبي الأسود، ولم يذكر المؤرخون أن أحدهم خلف كتابًا في النحو يحمل اسمه، وهؤلاء هم ميمون، وعنبسة، وعبد الرحمن بن هرمز.

ولا نعني بقولنا: إن الفئة الثانية لم تخلف كتبا في النحو تحمل أسماء أصحابها أن هؤلاء قد اكتفوا بما كان من صنيع واختراع أبي الأسود فقط، ولم يزيدوا عليه، فقد ورد أنهم زادوا في حدود العربية التي رسمها أبو الأسود، كما قال ياقوت:" ثم جاء بعده-يقصد أبا الأسود-ميمون الأقرن فزاد عليه في حدود

العربية، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهري"[1]، لكنا نقصد فقط أن زياداتهم هذه لم يكن لها نصيب من التدوين.

سطوة القياس النحوي عند ابن أبي إسحاق الحضرمي، وأثرها في الحركة العلمية:

لقد كان النحو في مرحلة أبي الأسود الدؤلي يقف عند حدود معينة، فهو يدافع عن القرآن، ليضمن طريقة القراءة الصحيحة التي تتفق مع ما رُوي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم من طريق الثقات–والحِفَاظ على اللغة من تسلل اللحن إليها، وإيضاح القواعد الأصيلة التي تمكِّن الموالي من نسج الجملة على الطبائع العربية الصحيحة، ولم يكن يصل إلى حد أن ينكَر على الشعراء الكبار كلامهم، وطرائقهم في التعبير، والنظم، إلا على يد عنبسة بن معدان الفيل، وتلميذه عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي؛ أما عنبسة فاكتفى بتفضيل شعر على آخر – ذلك أنه كان يفضل شعر جرير على شعر الفرزدق– ولا شك أن معايير عنبسة هذا في التفضيل كانت معايير لغوية نحوية.

وأما ابن أبي إسحاق فاستطال بالقياس – كما هو معروف–ومده لينكر على بعض الشعراء شعرهم، وهو في هذا الإنكار لا يكتفي بتفضيل أحد معاصري هذا الشاعر عليه؛ بل إنه إنكار يُعَلَّلُ بمخالفة القياس النحوي، والطابع الفصيح للسان العربي.

وقد بدأ هذا التوجه يأخذ شكله المنهجي في حلقة علمية يرأسها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويحضرها الفرزدق، وكان أول النقاش بيت ذي الرمة:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر[2]

---

(١) ياقوت –معجم الأدباء: ٦ / ٢٧٣٨

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه، ينظر الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم (المتوفى: ٢٣١ هـ) – ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب – تحقيق:=

إذ سأل ابن أبي إسحاق الفرزدق كيف ينشدها؟ فقال الفرزدق: كذا أنْشِـد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فَعُولَين! فقال الفرزدق: لو شـئت أن تسبِّح لسبَّحت، ونهض، فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله: لو شـئتَ أن

=عبد القدوس أبو صالح – الطبعة الأولى – مؤسسة الإيمان – جـدة – السـعودية – ١٩٨٢ م = ١٤٠٢ هـ: ١/ ٥٧٨، ونسبه لذي الرمة أيضا الشنتريني، أبو الحسن علـي بن بسام الشنتريني (المتوفى: ٥٤٢هـ) – الذخيرة في محاسن أهل الجزيـرة – تحقيـق: إحسان عباس – الطبعة الأولى – الدار العربية للكتـاب، ليبيـا – تـونس – ١٩٧٨م: ١٣٣/٣، و الشنقيطي، محمد الأمين (المتوفى: ١٣٩٣هـ)– أضواء البيان فـي إيضـاح القرآن بالقرآن – دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ مـ: ٥/ ١٠، وأورد بعضهم البيت لذي الرمة، لكنه حكي القصـة علـى أن ذا الرمة نفسه هو الذي روى البيت، وأن الذي سأله عن البيت ليس عبدالله بن أبي إسحاق، لكنه العدوي الشاعر، ومن هؤلاء ابن منظور الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) – مختصـر تاريخ دمشق لابن عساكر: ٢٢٩/٢٠، وهذا نفسه ما قرره ابن عساكر في تاريخ دمشـق: ١٤٩/٤٨، وروي هذا الخبر أيضا بشكل آخر فجعل الراوي المنشد الأصمعي، وجعله مغيرا لبيت ذي الرمة بأن قال (فعولين) بدل (فعولان)، وجعل الذي اعترضه إسحاق بن سويد قائلا له: ألا قلت: (فعولان) ؟ وأورد الخبرَ(بهذا المضمونِ) البصريُّ، عليٌّ بن حمزة – التنبيهات على أغاليط الرواة – وأورده الآبي على أن الحوار كان بين ذي الرمة – قائـل البيت – وعيسى بن عمر الثقفي، وأورد أن عيسى بن عمر هو الذي سأله، ينظر الآبـي، أبو سعد منصور بن الحسين الرازي (المتوفى: ٤٢١هـ) – نثر الدر في المحاضرات ـــ تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ – الطبعة الأولى – دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م:١٧٨/٥، وأورد الراغب الأصفهاني البيت برواية الرفع، وقـال: إن ذا الرمة سمع إنسانا ينشده هكذا (فعولان) فقال: ". كأنه تـورّع أن يقـول فعـولين فيكون ذلك بأمر الله تعالى" ينظر الراغب الأصفهاني، أبو القاسـم الحسـين بـن محمـد (المتوفى ٥٠٢ هـ) –محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء –الطبعة: الأولى – شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت–١٤٢٠ هـ: ٢/ ٣٢٣

تسبّح لسبَّحت، قال أبو الفتح: كان هنا تامة، غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا، أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا "[1]، فالفرزدق كان محقا؛ فقد بنى البيت على أن المعنى: "قال الله احدثا فحدثتا" ثم جعل فعلهما بالألباب – الذي يشبه الخمر–من صنيعهما هما، لا من أمر الله لهما، فذلك وجه الرفع.

والذي يبدو لي أن الأمر في بدايته لم يكن نقدا للشاعر، وإنما كان رغبة من ابن أبي إسحاق في الكشف عن شيء للدارسين في حلقته، وهو قرينة العلامة الإعرابية، وأن المعنى المراد قد يكون مخبأ حتى تكون علامة الإعراب هي الجانب الوحيد الذي يكشف عنه ويجلِّيه، وأن التركيبين–متَّفِقَيْ الكلمات وترتيبها– قد يكونان صحيحين من جهة النحو، ثم يكون واحد منهما هو الملائم للمقام، والمحقق للدلالة المرجوة، ولا يكون ذلك في مرادفه، والدليل على ذلك أن عبدالله ابن أبي إسحاق نفسه قد أيَّد الفرزدق، وفسر للحاضرين قوله: (لو شئت أن أسبح لسبحت).

وإن انسحاب الفرزدق نفسه من الجلسة بعد سؤاله كان داعيا قويا إلى تطور هذا المنهج، واستطالته أكثر، ليتسع النقد النحوي بعدها، فيأتي على أشياء من شعر الفرزدق، وينكرها عليه بحجة مخالفة اللسان العربي وقياسه، واعوجاج لسان الشاعر لمعايشته للمولدين، وتأثره بلسانهم، فأنكر عليه بعدها قوله:

وَعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مجلّفُ[2]

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي ت ٣٩٢ هـ – الخصائص – تحقيق: محمد علي النجار –الطبعة الرابعة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر: ٣٠٥/٣

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: ٢/ ٢٦

فسأله عن علة الرفع لقوله(مجلف)؛ إذ هي معطوفة على منصوب، فكشف الفرزدق عن أنياب الهجاء، وقال: على ما يسوؤك وينوؤك، ثم هجاه صراحة بقوله:

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَاللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[1]

وهو البيت الذي لم يخلُ من مخالفة للقياس النحوي عند ابن أبي إسحاق، ألهبت حماس الدرس النحوي حينها؛ إذ قال: كان عليك أن تقول (مولى موالٍ) فاللفظة ممنوعة من الصرف، وحقها حذف الياء.

والذي يعنينا هنا أربعة أشياء:

الأول: أن أبواب الدرس النحوي قد زادت في هذه المرحلة، فلا شك أن حلقات درس ابن أبي إسحاق قد تناولت الحديث عن(كان التامة والناقصة) والفروق الدلالية بينهما، والفرق في العمل النحوي، بدليل (فكانتا، فعولان)، وباب العطف وحروفه، وإتباع المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب، بدليل: (مسحتا أو مجلف) وباب الممنوع من الصرف، وعلله، وما يوضع تحته، بدليل إنكاره (مولى مواليا).

الثاني: الإعلان عن قدرة جديدة للنحو، وسطوة عالية في التصدي للنتاج الشعري في هذه الفترة، وتصنيف الشعراء، لا بحسب الإبداع الفني، وإنما بحسب التزام الطابع العربي في التعبير، الذي أصبح النحو ورجاله يمثلون دور القضاة فيه، فيحكمون به لمن يرونه غير مخالف لقياسهم، ويَرُدُّون به قول من يخالف هذه الأقيسة، وإن كان القائل من أصول عربية عاربة، والنحوي من أصول فارسية.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، ينظر القفطي – إنباه الرواة: ٢/ ١٠٥؛ والسيوطي – بغية الوعاة: ٢/ ٤٢

الثالث: أن هذا المنهج النقدي سوف يتسع أكثر، ليصل إلى حد الإنكار على من تقدم من شعراء الجاهلية والمخضرمين، وصدر الإسلام في مراحل لاحقة، وهو الأمر الذي حدث على يد تلميذ ابن أبي إسحاق(عيسى بن عمر) فقد كان ينكر على النابغة قوله:

فبِتُّ كأنّى ساورَتْنى ضَئيلةٌ من الرُّقْشِ فى أَنيابِها السُّمُّ ناقِعُ[1]

ولولا ظهور المخالفات النحوية بين النحويين أنفسهم للمرة الأولى في تاريخ النحو-أقصد مسائل الخلاف النحوي بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر-لكان من شأن هذا المنهج أن يعمَّم ويستطيل، حتى لا تكون هناك مرجعية – يسلم لها-في الاستشهاد على صحيح العربية سوى القرآن الكريم، ولقد كان من شأن خلاف الرجلين (أبي عمرو وعيسى) أن يقضي بالسعة لكثير من القواعد، تلك السعة التي تستوعب كثيرا من تراكيب الشعراء، التي كان نهج القياسيين المتشددين يرفضها، ولا يعترف بها، وهو الأمر الذي اتضح أثره بشكل جلي في المؤلفات اللاحقة لهذه المرحلة؛ فقد قبل النحاة اللاحقون لهم قول النابغة، وحملوا الرفع فيه على الجواز، والدليل على ذلك قول سيبويه:"وإن شئت ألغيت (فيها) فقلت: فيها عبدُ الله قائمٌ" [2] ثم ذكر قول النابغة مستشهدا به على الرفع.

رابعا: لقد اعتمد الفصل في مسائل الخلاف بين أبي عمرو وعيسى بن عمر على ورود التركيب على لسان العرب أو عدم وروده، فكان هذا الاعتماد مضفيا لقدسية على كلام العرب المتقدمين، إذ جعله مرجعية علمية –مرة أخرى– بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من الوقوع تحت رحى النقد النحوي، كما حدث من عيسى بن عمر تجاه شعر النابغة، ولقد شجع هذا النهج أيضا على حفظ

(١) من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٣

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه: ٢ / ٨٩

الرواية العربية عن المتقدمين، إذ كلما زاد حفظ النحوي للروايات العربية الصحيحة استطاع التوسع في أقيسته، والاحتجاج بها أمام من يردُّه، أو يخالف نهجه التنظيري.

خامسا: المدوَّنات النحوية التي ظهرت في هذه الآونة –دون شك–ستحمل داخلها انعكاسا لهذا الحراك، ولتلك النقاشات التي تجري على الساحة العلمية والنقدية والدليل على ذلك ازدياد التصنيفات والمؤلفات النحوية عند النحوي الواحد، كما كان الحال عند عيسى بن عمر؛ إذ بلغت عدد مؤلفاته سبعين مؤلفا، كما كثرت مدونات صاحبه أبي عمرو بن العلاء لتصير ملء بيت إلى السقف.

المحور الثالث: ظهور الأمالي النحوية والمطولات وتعدد المصنفات للمؤلف الواحد:

شهدت هذه الحقبة الزمنية أيضا ظهور الأمالي التي كتبها الطلاب عن شيوخهم، وخير مثال على ذلك كتاب (الهمز) لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فمن الواضح أن عبد الله بن أبي إسحاق قد أعمل ذهنه في هذه القضية كثيرا، حتى خبر دروبها، وتفوق فيها على من ناظره من العلماء، فقد ورد عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: "ما ناظرني أحدٌ إلا غلبته وقطعته، إلا ابن أبي إسحاق، فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني، فجعلت إقبالي على الهمز حتى ما كنت دونه"[1]

(١) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) – مجالس العلماء –المحقق: عبد السلام محمد هارون –الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض –الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م: ١٨٥

ولقد كان هذا التفوق لافتا للنظر، حتى أثمر ذلك كتابا في الهمز مما أملاه ابن أبي إسحاق، فقد ذكر أبو عباس القيسي في شرح مقامات الحريري[1]، والصفدي في الوافي بالوفيات[2] والسيوطي في المزهر[3]، وغيرهم أن ابن أبي إسحاق أملى كتابا في الهمز، والهمز من الموضوعات النحوية التي لها علاقة بالقراءات، وعلوم القرآن الكريم، ويعد كتاب الهمز الذي أملاه ابن أبي إسحاق هو البذرة التي أنبتت مؤلفات في الهمز غير مؤلفه هذا، كما اعتمد عليها من جاء بعده عند الحديث عن إشكالات الهمز، والاختلافات حول بعض مواضعه.

أما المؤلفات الأخرى فيدلنا عليها قول أبي عمرو بن العلاء حين تحدث عن محاجته لابن أبي إسحاق في الهمز، قال: فقطعني، فجعلت إقبالي على الهمز ..." ،

وأما أثر الهمز لابن أبي إسحاق فقد استمر إلى أن وصلتنا أخباره في كتب النحويين، يقول المبرد:"... لَيْسَ من كَلَامهم أَن تلتقي همزتان فتحقَّقا جَمِيعًا،

(١) الشريشي؛ أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي (المتوفى: ٦١٩هـ) -شرح مقامات الحريري -دار الكتب العلمية – بيروت -الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦ م -١٤٢٧ هـ: ٤٦١/٣

(٢) ينظر الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (المتوفى: ٧٦٤هـ) -الوافي بالوفيات -المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى -دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م: ١٧/ ٣٨

(٣) ينظر السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) -المزهر في علوم اللغة وأنواعها -المحقق: فؤاد علي منصور -الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م: ٣٤٢/٢

إِذ كَانُوا يحقِّقون الْوَاحِدَة؛ فَهَذَا قَول جَمِيع النحويِّين إِلاَّ عبدَ الله بن أَبي إسحاق الحضرميّ؛ فإِنَّه كَانَ يرى الْجمع بَين الهمزتين"(١)

ويقول أيضا:" فأَمَّا ابْن أَبي إسحاق فَكَانَ يرى أَن يحقِّق فِي الهمزتين كَمَا يرَاهُ فِي الْوَاحِدَة، وَيرى تخفيفها على ذَلِك، وَيَقُول: هما بِمَنْزِلَة غَيرهمَا من الْحُرُوف، فأَنا أُجريهما على الأَصل، وأُخفِّف -إِن شِئْت- اسْتِخْفَافًا، وإِلاَّ فإِنَّ حكمهمَا حكم الدالَيْن وَمَا أَشبههما وَكَانَ يَقُول فِي جمع خَطِيئَة-إِذا جاءَ بِهِ على الأَصل-هَذِه خطائِيءُ، ويختار فِي الْجمع التَّخْفِيف، وأن يَقُول خَطَايَا، ولكنَّه لَا يرى التَّحْقِيق فَاسِدا."(٢)

مرحلة تعدد المصنفات النحوية للنحوي الواحد في البصرة: (أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر نموذجان"

لقد شهد الدرس النحوي في البصرة نشاطا ثريًّا في الحقبة التي عاشها أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، ولقد شهدت هذه الفترة أيضا مناظرات كثيرة بين الرجلين، ومسائل خلاف بينهما يعلل كل واحد فيهما حكمه، وما مال إليه، وهي مسائل مشهورة عند أهل التراجم والأخبار، لكن الجدير بالذكر أن هذا الحجاج العلمي قد انعكس على المؤلفات والمصنفات، فأضفى عليها كثرة وتعددا عند كل واحد من الرجلين؛ أما أبو عمرو فقد ذُكِر أن دفاتره كانت ملء بيت إلى السقف، وأنه تنسك فأحرقها(٣)، وقد كان معظم هذه المؤلفات في النحو

(١) المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ) – المقتضب –المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة–الناشر: عالم الكتب. – بيروت: ١٥٨/١

(٢) ينظر المبرد – المقتضب: ١٥٩/١

(٣) ينظر مثلا ابن عساكر–تاريخ دمشق – المحقق: عمرو بن غرامة العمروي – دار الفكر – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م : ١٠٨/٦٧، والذهبي – سير أعلام النبلاء– المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة–الطبعة

والقراءات، وقد بقي منها ما أثر في الحياة العلمية بعده، وقد روى عنه سيبويه، ونقل آراءه، فقد ورد ذكر أبي عمرو في الكتاب أكثر من خمسين مرة؛ وسيبويه ينقل معظم آراء أبي عمرو عن يونس بن حبيب.

وأما عيسى بن عمر فقد ذكروا أنه ألف في النحو سبعين كتابا، وأن آفة أتت عليها، فأهلكتها، ولم يبق منها إلا كتابان، هما الجامع والإكمال، وذكر أهل الأخبار أن سيبويه قد تعلم على يد عيسى، وأنه أخذ كتابه الجامع، وزاد عليه من شروحات الخليل وغيره، وزعموا أن الجامع هو نفسه كتاب سيبويه، بعد زيادات زادها فيه سيبويه، وذكروا قصة في قدوم سيبويه على الخليل، وذكروا أن الخليل سأله عن مصنفات عيسى، فحكى له سيبويه قصة السبعين مصنفا، وقصة الآفة التي لم تُبق سوى الإكمال والجامع، وأنه سأله عن الإكمال، فقال الإكمال بعهدة فلان، والجامع هذا الذي أسألك منه، وذكروا أن الخليل قال حينها:

ذهب النحو جميعا كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع ... فهما للناس شمس وقمر

وليس ببعيد أن يكون سيبويه قد حصل على كتاب الجامع، وأنه تأثر به، لكن القول بأن الكتاب هو نفسه الجامع أمر فيه نظر، لأن سيبويه يروي في الكتاب عن عيسى بن عمر، وينسب إليه، ولو كان هو نفسه لما كان هناك داع لذكر اسم عيسى بن عمر إزاء آرائه، كما أن الكتاب قد حوى آراء علماء تتلمذوا على يد عيسى، وكان مصنف الكتاب يروي عنهم، مصدِّرا كلامه بقوله : وسألته، كما كان الحال عند النقل عن الخليل بن أحمد، ولا يعقل أن عيسى ألف الجامع من

=الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م: ٤٠٨/٦ ،و الحنبلي، ابن العماد؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب- حققه: محمود الأرناؤوط- خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط- دار ابن كثير، دمشق – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م: ٢/ ٢٤٩ .

إجابات تلاميذه له !، ولقد أجمع من نقل عن عيسى وذكر أخباره أنه كان مولعا بالغريب، والناظر في الكتاب يجد ألفاظه بمنأى عن الغريب إلا فيما ندر.

إلا أن هذا لا ينفي أن تأثرا كبيرا قد كان من سيبويه بكتاب سابق، وهذا يبدو واضحا في التبويب المنسق المنظم، وترتيب مسائل الكتاب على هذا النمط المتقن.

وكتاب الجامع وكتاب الإكمال وصفهما أبو الطيب اللغوي بقوله الذي حكاه عنه ياقوت حيث قال : إنهما مبسوط ومختصر[1] فالمبسوط هو الجامع، والمختصر الإكمال، كما يتضح من اسميهما.

ويبدو أنهما مكثا فترة ليست بالقصيرة بين أيدي الدارسين، حتى رأى المبرد جزءا من أحدهما ، فقال : "قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر، وكان كالإشارة إلى الأصول"[2]، وأرجح أن يكون الجزء الذي وصل المبرد مقتطعا من كتاب عيسى المسمى بالإكمال، فهو مختصر كما وصفه أبو الطيب اللغوي، أما الجامع فهو مطول مفصل.

والذي يتضح لنا هنا أن معظم أبواب النحو كانت قد اكتملت في هذه المرحلة التي تسبق كتاب سيبويه، وأنها قد خضعت للمناقشة والتبويب، وجمع الشواهد، فالمسائل التي ذكرها أهل التراجم تؤكد أن كثيرا من الأبواب النحوية قد رُسمت حدودها، ووُضعت مصطلحاتها، وجُمعت الآراء فيها، واستُحضرت الشواهد عليها من كلام من لا يُتهم في لغته.

(١) ينظر الحموي ياقوت – معجم الأدباء-: ٥/ ٢١٤١

(٢) ينظر السيوطي – المزهر : ٣٤٣/٢

المحور الرابع: مرحلة ضبط نظرية العامل النحوي، وجمع الشواهد النحوية، وتصنيف المؤلفات فيها:

ذكر ابن خلكان –في وفيات الأعيان– كتب الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ فذكر (العين) و (العروض) و(الضبط والشكل) و(النغم)، وذكر بين هذه كتابين هما (كتاب الشواهد) و(كتاب في العوامل)[1]، و ذكر مثل هذا ياقوت في معجم الأدباء. [2]

ومن سيرة الخليل نستطيع ترجيح كون كتاب الشواهد كتابا في شواهد اللغة والنحو، لا في شواهد العقيدة والخلق– ككتاب" الشواهد في إثبات خبر الواحد" المنسوب لابن عبد البر الفقيه، فقد كان الخليل رجل اللغة وعالمها، وإذا جاء تصنيف له بهذا الاسم انصرف الذهن إلى أنه في شواهد اللغة والنحو، ويزيدنا ثقة بهذا وضوح الشواهد الموجودة في كتاب سيبويه، ونسبة كثير منها إلى أصحابها وقائليها، ومنهم متقدمون جاهليون، ومخضرمون، وهذا دليل واضح على أن سيبويه اعتمد على قدم راسخة، وتجربة سابقة، وهي التي أرجِّح هنا أن تكون كتاب الشواهد للخليل بن أحمد.

وكتاب العوامل هذا سيكون في ضبط نظرية العامل النحوي، وهو المرحلة التي نتجت عن المخاض الفكري الذي أثمرته النقاشات والمحاجات التي دارت بين المتقدمين على الخليل، وبخاصة تلك المناقشات التي جرت بين أبي عمرو وعيسى ابن عمر، والتي كان الحديث في كثير من مسائلها متعلقا بالعمل النحوي، والعامل، ولا شك أن الفترة من أبي الأسود حتى الخليل قد غيرت كثيرا من القناعات والآراء في شأن بعض العوامل النحوية، وأن كثيرا من الأبواب النحوية

(١) ينظر ابن خلكان – وفيات الأعيان : ٢/ ٢٤٦

(٢) ينظر الحموي، ياقوت – معجم الأدباء : ٣ /١٢٧١

قد تغيرت تبعا لهذا التغير في نظرية العامل، وأَضْرِبُ مثلا لهذا هنا بالمرفوعات، التي بدا مما حُكِي عن مؤلفات المتقدمين أنهم كانوا يُعْزُون العمل فيها إلى بعض الحروف، ولذلك نصوا نصا صريحا على أن من الأبواب المتقدمة في التأليف النحوي (حروف الرفع) ثم إن هذا المصطلح وهذا الباب لم نجد له أثرا في الكتاب ولا بعد الكتاب، مما يدل على تغير قناعات النحاة تجاه العامل النحوي في المرفوعات، وأنهم في مرحلة ما –سبقت كتاب سيبويه– اتفقوا على أن هذه الحروف ليست العاملة في المرفوع، والأمثلة على هذا التغير كثيرة تحتاج إلى دراسة مستقلة، والذي يعنينا هنا لفت النظر إلى أن التأليف في العامل النحوي، والشواهد على يد الخليل بن أحمد هو الذي مهد الطريق لخروج مؤلَّف جديد مُحْكَم في النحو في مرحلة قريبة، وهو كتاب سيبويه؛ إذ توفرت لديه المصادر التي أحكمت له النظرية، ووفرت له مادة الاستشهاد والتطبيق.

المحور الخامس: المصنفات الكوفيَّة، وظهور كتب إعراب القرآن، ومعانيه:

كثيرا ما يذكر أصحاب الأخبار والتراجم، ويتبعهم الباحثون المعاصرون أن الكوفة كانت مشغولة بالأخبار ورواية الأشعار في حين كانت البصرة تضج بالزخم العلمي النحوي، وهذه العبارة –إن كانت صحيحة إلى حد ما–فإنه لا يُفهم منها أن الكوفة لم يكن لها مؤلفات نحوية كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين، ولقد ذكر من ترجموا للكوفيين أن كثيرا من نحوييهم كانت له مصنفات في النحو، بل إن هذه المصادر نفسها تشي بأن الكوفة ورجالها كان لها السبق في تصنيف كتب إعراب القرآن، والحديث عن معانيه.

إن أول ذكر أجده لكتب إعراب القرآن في كتب التراجم يظهر عند ذكر نحوي اسمه (حر بن عبدالرحمن)، وهو من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، ومعروف

بالرواية عنه، وقد ذكره ابن حبان في الثقات[١]، والدارقطني في المؤتلف والمختلف[٢] ، والسيوطي في بغية الوعاة، إذ ذكر أنه سمع أبا الأسود، وطلب عنه إعراب القرآن مدة أربعين سنة[٣] وقد نقل كلام السيوطي الأستاذ عبدالعال سالم مكرم في الحلقة المفقودة، وصنف حرًّا ضمن علماء الكوفة الأولين، محتجا بأنه لم يجد له ذكرا في تراجم النحويين، وأنه لو كان بصريا لترجم له[٤]، وقد رأيت أن هذه الحجة ليست كافية لذلك التصنيف، فبحثت عن ذلك كثيرا، فلم أجد من ذكر أنه كوفي أو بصري، غير أني وجدت بعض من ذكره يؤكد أن ممن رووا عنه (الحسنَ بن واقد)، وهو أبو (محمد بن الحسن بن واقد)، وهو محدث معروف، وبالرجوع إلى ترجماته، وجدتهم يذكرون أن أباه (الحسن بن واقد) كان من الشام، ثم قدم العراق فأقام بواسط ثم انتقل إلى الكوفة، فتأكدت أن حرا النحوي كوفي أيضا، لأن الحسن روى كثيرا عنه، فهو كوفي مثله، وهو من النحاة المتقدمين، من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي.

ولم أجد فيمن درس على يد أبي الأسود رجلا يسبق حُرًّا هذا قد اشتغل بإعراب القرآن، أو طلب إعرابه، وربما يفسر هذا ما يلاحظ من توالي كتب إعراب القرآن ومعانيه عند علماء الكوفة، أكثر من علماء البصرة المتقدمين؛ فللرؤاسي – وهو من ينسب إليه بعض المؤرخين رئاسة مدرسة الكوفة – كتاب

---

(١) ينظر ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ)– الثقات – وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية – الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند –الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ : ٦/ ٢٣٩

(٢) ينظر الدارقطني – المؤتلف والمختلف – المحقق : د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر– الطبعة :دار الغرب الإسلامي– بيروتالطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م: ١/ ٥٠٣

(٣) ينظر السيوطي – بغية الوعاة : ١/ ٤٩٣

(٤) ينظر مكرم، عبدالعال سالم – الحلقة المفقودة : ٣٩٧

في معاني القرآن، ذكره السيوطي في البغية[1]، وللكسائي كتاب في معاني القرآن مفقود، وللفراء كتابه المعروف.

كتاب عيسى بن عمر الكوفي في الحروف :

تقدم الحديث عن ذكر عيسى بن عمر البصري، وهذا الذي نذكره هنا غيره، وهو الكوفي الهمذاني، جاء في غاية النهاية في طبقات القراء قول مؤلفه: " عيسى بن عمر ... الكوفي ...الأعمى مقرئ الكوفة بعد حمزة، ... قال سفيان الثوري: أدركت الكوفة وما بها أحد أقرأ من عيسى الهمداني، وقال ابن معين: عيسى بن عمر الكوفي ثقة همداني هو صاحب الحروف ...(و)مات سنة ست وخمسين ومائة وقيل سنة خمسين"[2]، ولعلهم يقصدون بقولهم صاحب الحروف أنه صاحب القراءات، فقد كانوا يسمون القراءة حرفا، وربما قصدوا أن له كتابا مصنفا بهذا الاسم، وهذا إن كان فهو سابق للمؤلفات التي نعرفها عن الحروف، وأقدم من الكتاب الذي يعزى إلى الخليل بن أحمد في معاني الحروف. [3]

المؤلفات الكوفية الخالصة للنحو وقواعده:

ولم يكن نتاج الكوفة من المؤلفات قاصرا على كتب معاني القرآن، أو كتب القراءات، بل كان لعلمائها مؤلفات في النحو، وموضوعاته المختلفة، فالرؤاسي مثلا له كتاب الفيصل، وهو كتاب في النحو، وقد جاء في الفهرست قول ابن النديم :"وقال الرؤاسي: بعث إليَّ الخليل بطلب كتابي، فبعثت به إليه، فقرأه

(١) ينظر السيوطي – بغية الوعاة : ١/ ٨٣

(٢) ابن الجزري – شمس الدين (ت: ٨٣٣هـ) – غاية النهاية في طبقات القراء– مكتبة ابن تيمية– ١٣٥١هـ : ١/ ٦١٢

(٣) ينظر الزركلي – الأعلام – دار العلم للملايين – الطبعة: الخامسة عشرة– ٢٠٠٢م : ٣١٤/٢

ووضع كتابه، قال: وفي كتاب سيبويه قال الكوفي؛ يعني الرؤاسي، قال ابن درستويه: زعم ثعلب أن أول من وضع من النحويين الكوفيين في النحو كتابا الرؤاسي، وتوفي وله من الكتب كتاب الفيصل، رواه جماعة وكتاب التصغير وكتاب معاني القرآن، ويروى إلى اليوم كتاب الوقف والابتداء الكبير وكتاب الوقف والابتداء الصغير(١).

ولقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي في المدارس النحوية إلى أن الخليل قد أفاد من كتب الرؤاسي في مجال اللغة عند وضع كتابه العين، ولم يأخذ منه في النحو، بحجة أن الخليل ليس له كتاب في النحو(٢)، ورأى الدكتور عبدالعال مكرم أن حجتها حجة مدحوضة بما ذكره كثير من أهل التراجم من أن للخليل كتاب الجمل، وأنه في النحو(٣).

والذي أذهب إليه هنا أن الحكم بأخذ الخليل من كتاب الرؤاسي، أو تأثره به ليس بالإمكان إثباته أو نفيه، فكتاب الرؤاسي مفقود، وهو لم يوصف لنا من قريب ولا بعيد، ثم إن اسم الرؤاسي غير موجود في كتب الخليل، ولقد بحثت في الكتب المنسوبة إلى الخليل عن ذكر له، فلم أجد، وبحثت عن قولهم : قال الكوفي، فلم أجده في كتاب سيبويه، ولا في الكتابين المنسوبين للخليل (العين والجمل).

مدونات الرواية ولغات الأعراب عند الكسائي:

تذكر المصادر أن الكسائي في رحلته إلى البادية للسماع عن الأعراب الفصحاء، قد أنفد خمس عشرة قنينة في الكتابة عن الأعراب غير ما حفظه(٤)،

(١) ينظر ابن النديم – الفهرست: ٩٦

(٢) الحديثي ، د. خديجة – المدارس النحوية – طبعة جامعة بغداد: ١٥٩

(٣) مكرم ، عبدالعال سالم – الحلقة المفقودة : ٤١٦،٤١٧

(٤) ينظر الذهبي – سير أعلام النبلاء : ١٣٢/٩

وهذه المدوّنات التي دوّنها مثّلت مرجعية علمية في الفترة التي سبقت ظهور الكتاب، يدلنا على ذلك ما يروى من أن الكسائي بعد أن أنهى رحلته، ورجع إلى البصرة ليسمع عن الخليل – وكان قد تتلمذ له قبل رحلته للبادية– وجد الخليل قد مات، ووجد يونس بن حبيب قد تصدى للحلقة النحوية، فجلس إلى يونس، ودارت بينهما مسائل خلافية، أقرَّ له يونس فيها، وما كان يونس ليقر له إلا بعد حجة دامغة يجدها عنده، وهذه الحجة لا شك هي معرفته التي تحققت بلغات الأعراب وطبائعهم، والتي حصَّل ما حصَّل منها بالضبطين؛ ضبط الصدر(الحفظ) وضبط السطر(التدوين).

وللكسائي مدوَّنات ومؤلفات غير تلك التي كانت في رحلته للبادية، فقد ذكر ابن النديم في الفهرست أن له "كتاب معاني القرآن، وكتاب مختصر النحو، وكتاب القراءات، وكتاب العدد، وكتاب النوادر الكبير، وكتاب النوادر الأوسط، وكتاب النوادر الأصغر، وكتاب مقطوع القرآن وموصوله، وكتاب اختلاف العدد، وكتاب الهجاء، وكتاب المصادر، وكتاب أشعار المعاياة وطرائقها، وكتاب الهاءات المكنى بها في القرآن، وكتاب الحروف[1].

وكتابه المختصر في النحو، وكتاب العدد، وكتاب المصادر، وكتاب الحروف كتب نحوية – على ما يظهر من أسمائها–

وجملة القول : إن كتاب سيبويه قد توفرت له قبل إنجازه مصادر مادته، من ضبط نظري لنظرية العامل التي يقوم الكتاب عليها، وجده عند الخليل مشفوعا بمؤلف في الشواهد، ومؤلفات في الرواية عن الأعراب كانت موجودة في المدرستين الكوفة والبصرة، وتجارب ناجحة لمصنفات مطولة، وأخرى مختصرة، فمثال المطولة ما كان في الجامع لعيسى بن عمر، ومثال المختصرة ما كان في

(١) ينظر ابن النديم – الفهرست : ٩٧

الإكمال لعيسى، والجمل للخليل، ولقد أثمرت الحركة النقدية النحوية للشعر نتاجا غزيرا من الآراء المدعومة بالأدلة، كان كل نحوي من النحويين السابقين لسيبويه يدعم بها رأيه، ويقوي بها موقفه في محاجته، وكل هذا –لا شك– وصل سيبويه عن طريق مدوَّنات اطلع عليها بنفسه، أو أخبار ونقاشات سمعها، أو درسها في حلقة الخليل أو حلقة يونس، وكل هذا شكَّل الأصول العلمية والفكرية للمادة التي ظهرت في كتابه، فالمراحل السابقة هذه مثَّلتْ كلها ما يمكن أن يسمى(جينالوجيا كتاب سيبويه) أو المصادر العلمية والفكرية للكتاب.

خاتمة تتضمن أهم نتائج البحث

١- لم تكن المرحلة التي تسبق كتاب سيبويه مرحلة تأليف عشوائي غير منظم، ولقد شهدت هذه الفترة التي بين أبي الأسود الدؤلي وسيبويه ظهور أنواع متعددة من التصنيفات؛ ففيها المختصرات، والحواشي، والأمالي، وكتب الشواهد، ومدونات الرواية والمعجم، وكتب نظرية العامل، وكتب المحاجات والمجالس، وكتب إعراب القرآن ...إلخ

٢- أول تصنيف في النحو هو الصحيفة التي تعزى إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه- والتقسيم الثلاثي للكلمة العربية يعزى إليه، وقد ارتكز فيه على تأمل دلالة اللفظة مفردة بعيدة عن التركيب.

٣- أول ظهور للحواشي النحوية تمثَّل في تعليقة أبي الأسود الدؤلي على الصحيفة، ثم في النسخ التي زيدت على هذه التعليقة من تلاميذ أبي الأسود، واستمرت كتابة الحواشي عند تلاميذ أبي الأسود، ومنهم يحيى بن يعمر، الذي تسلم كتاب أبي الأسود، وزاد فيه.

٤- تطور القياس النحوي على يد عنبسة وابن أبي إسحاق أثر في الساحة العلمية، فعُقدت الحلقات العلمية النحوية، وتغيرت المادة اللغوية، إذ انتقلت من التحليل للنقد.

٥- ظهور تيار يدافع عن الشعراء، ويتوسع في القياس، ملتمسا النظائر اللغوية الفصيحة القديمة ليجعلها مخرجا للشعراء المتهمين بالتوليد كان له أثر بالغ في تشكيل دافع للإكثار من حفظ الشواهد، ومعرفة لغات العرب، وهذا الأمر شجع على التدوين، فكثرت المدونات عند أبي عمرو، حتى وصفت بأنها ملء بيت، وبدأت المناقشات العلمية والمحاجات النحوية التي أثمرت ظهور الأمالي

النحوية، لأول مرة، وقد كان أول ظهور لها عند الحضرمي، عندما أملى كتابا في الهمز، كتبه تلاميذه عنه.

٦- لقد كان من شأن مدرسة تجريد القياس التي ظهرت عند الحضرمي أن تطور منهجها، ليطبق على كلام العرب المتقدمين من أهل الاحتجاج (الجاهليين والمخضرمين) وقد نشأ هذا الاتجاه فعلا، ومثله عيسى بن عمر، وخطَّأ النابغة الذبياني، ولقد كان تصدي بعض النحويين لبعضٍ دافعا للاتفاق حول طبقات الاستشهاد، وتحديدها.

٧- غلبةُ منهج أبي عمرو بن العلاء كان لها أثر واضح في كتاب سيبويه؛ إذ ظهر فيه الاحتجاج ببيت النابغة الذي كان موضعا للخطأ على أنه شاهد على جواز الرفع في مثل هذه التراكيب، التي يصلح فيها النصب على الحال والرفع على الخبر.

٨- أدى الاختلاف في المسائل والأحكام النحوية بين أبي عمرو وعيسى ابن عمر إلى نشأة جيل جديد ينظر في المسائل الخلافية، فتولدت أفكار جديدة في نظرية العامل النحوي، كان من شأنها تغيير بعض القناعات في بعض العوامل، وقد ألَّف الخليل بن أحمد مصنفات في العوامل والشواهد مثلت مرجعية لكتاب سيبويه، كما أن كتابه في الشواهد مثل مرجعية للحراك المعجمي الذي كان في هذه الفترة، والذي مثله معجم العين، الذي أسسه الخليل، وزاد عليه بعض تلاميذه.

٩- كان للكوفة قدم سابقة في نشأة كتب إعراب القرآن، ويُعدُّ أول من أعرب القرآن حُرّ بن عبد الرحمن الكوفي، وهو من تلاميذ أبي الأسود، ثم ظهرت مؤلفات في الكوفة آذنت بتغير المنهج عن مناهج الدرس البصرية، يأتي على

رأس هذه المصنفات مدونات الكسائي في الرواية عن الأعراب، وهي التي كانت سببا في توسع الكوفة في القياس النحوي، وكتاب أبي جعفر الرؤاسي في النحو، الذي تتلمذ له معظم الكوفيين.

ثبت المصادر والمراجع

١. ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٧هـ) -المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية – بيروت- ١٤٢٠هـ.

٢. ابن الجزري – شمس الدين (ت: ٨٣٣هـ) – غاية النهاية في طبقات القراء- مكتبة ابن تيمية- ١٣٥١هـ .

٣. ابن الجوزي -جمال الدين (المتوفى: ٥٩٧هـ) -المنتظم في تاريخ الأمم والملوك-المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا -الطبعة الأولى -بيروت -دار الكتب العلمية -١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

٤. ابن النديم، أبو الفرج البغدادي (المتوفى: ٤٣٨هـ) – الفهرست -المحقق: إبراهيم رمضان- دار المعرفة- بيروت – لبنان -الطبعة: الثانية ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧ مـ.

٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي ت ٣٩٢ هـ – الخصائص – تحقيق: محمد علي النجار -الطبعة الرابعة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر.

٦. ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ)- الثقات – وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية – الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند -الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ .

٧. ابن خلكان (المتوفى: ٦٨١هـ) -وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – المحقق: إحسان عباس – دار صادر – بيروت.

٨. ابن عساكر-تاريخ دمشق – المحقق: عمرو بن غرامة العمروي – دار الفكر – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .

٩. ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)- ألفية ابن مالك- دار التعاون- الطبعة الأولى.
١٠. ابن منظور الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) - مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر- تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع - الطبعة الأولى دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا - ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٤م.
١١. الآبي، أبو سعد منصور بن الحسين الرازي (المتوفى: ٤٢١هـ) - نثر الدر في المحاضرات ـ تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٢. الأنباري، أبو البركات (المتوفى: ٥٧٧هـ) -نزهة الألباء في طبقات الأدباء - تحقيق: إبراهيم السامرائي -الطبعة الثالثة -مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.
١٣. الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم (المتوفى: ٢٣١ هـ) - ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب - تحقيق: عبد القدوس أبو صالح - الطبعة الأولى - مؤسسة الإيمان - جدة - السعودية - ١٩٨٢ م = ١٤٠٢ هـ.
١٤. التنوخي، أبو المحاسن (المتوفى: ٤٤٢هـ) -تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم -تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو. - الطبعة الثانية -هجر للطباعة والنشر- القاهرة-١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
١٥. الجمحي محمد بن سلّام بن عبيد الله، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٣٢هـ) - طبقات فحول الشعراء -المحقق: محمود محمد شاكر- دار المدني - جدة.

١٦. جوزيف فندريس – ت ١٣٨٠هـ – اللغة – ترجمة: عبد الحميد الداخلي، محمد القصاص – مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م.
١٧. الحديثي ، د. خديجة – المدارس النحوية – طبعة جامعة بغداد.
١٨. الحموي –معجم الأدباء –تحقيق: إحسان عباس –دار الغرب الإسلامي – بيروت –الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .
١٩. الحنبلي، ابن العماد؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب–حققه: محمود الأرناؤوط–خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط–دار ابن كثير، دمشق – بيروت–الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.
٢٠. خنفر، حازم أحمد حسني، أبو البهاء –إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس–(وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس)– عام النشر غير موضح .
٢١. الدارقطني – المؤتلف والمختلف – المحقق : د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر– الطبعة :دار الغرب الإسلامي– بيروت–الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢٢. الذهبي – سير أعلام النبلاء–المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط –مؤسسة الرسالة–الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٢٣. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (المتوفى ٥٠٢ هـ) – محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء –الطبعة: الأولى –شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت– ١٤٢٠ ه.

٢٤. الزبيدي، محمد بن الحسن (المتوفى: ٣٧٩هـ) -طبقات النحويين واللغويين-(سلسلة ذخائر العرب ٥٠) -المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم -الطبعة الثانية - دار المعارف.

٢٥. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) - مجالس العلماء -المحقق: عبد السلام محمد هارون -الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض -الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢٦. الزركلي - الأعلام - دار العلم للملايين - الطبعة: الخامسة عشرة- ٢٠٠٢ م.

٢٧. سيبويه -كتاب سيبويه - تحقيق: عبد السلام هارون - دار الجيل- بيروت - لبنان.

٢٨. السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) - المزهر في علوم اللغة وأنواعها -المحقق: فؤاد علي منصور -الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٢٩. الشريشي؛ أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي (المتوفى: ٦١٩هـ) -شرح مقامات الحريري -دار الكتب العلمية - بيروت -الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦ م -١٤٢٧ هـ.

٣٠. الشنتريني، أبو الحسن علي بن بسام (المتوفى: ٥٤٢هـ) - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة - تحقيق: إحسان عباس - الطبعة الأولى - الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس - ١٩٧٨م.

٣١. الشنقيطي، محمد الأمين (المتوفى: ١٣٩٣هـ)- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ مـ.

٣٢. الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (المتوفى: ٧٦٤هـ) - الوافي بالوفيات -المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى -دار إحياء التراث – بيروت -١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٣. العبدي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق (المتوفى: ٣٩٥هـ) -فتح الباب في الكنى والألقاب -المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي -مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض -الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

٣٤. الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري-المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري-تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري-الناشر: الدار الأثرية، الأردن -دار ابن عفان، القاهرة.

٣٥. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) -الجمل في النحو -المحقق: د. فخر الدين قباوة - الطبعة الخامسة-١٤١٦هـ =١٩٩٥م.

٣٦. الفرزدق-همام بن غالب-ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت – لبنان – دون تاريخ.

٣٧. القفطي، جمال الدين (المتوفى: ٦٤٦هـ) -إنباه الرواة على أنباه النحاة - المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم -الناشر: دار الفكر العربي -القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت -الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٢م.

٣٨. المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ) – المقتضب –المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة–الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٣٩. مكرم، عبدالعال سالم – الحلقة المفقودة في النحو العربي–الطبعة الثانية – ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان.

٤٠. ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) –معجم الأدباء–المحقق: إحسان عباس–الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت–الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.